الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت).

مصطفى النّحاس*

* حصل على الدكتوراه في الدراسات اللغوية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٦ .
يعمل استاذا مساعدا بقسم اللغة العربية بجامعة الكويت .

الملخـــص

المتتبّع للدراسات النحوية في كتب النحاة العرب يلحظ أن هذه الدراسات أفادت من علم الأصوات إلى حدّ بعيد ، كما نرى في حالات الإمالة والوقف والإدغام والحكاية والإعلال والإبدال والمناسبة والتخلّص من التقاء الساكنين . . إلى آخر هذه الظواهر الصوتية العامة ، التي تعدّ مظهرا من مظاهر الذوق اللغوي العربي .

والمتأمل في النصوص اللغوّية التي ينقلها النحاة في كتبهم يتبين أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعا في اللغة العـربيـة يستخـدمان التشكيل الصوتي في التمييز بين المعاني النحوية ، كمدّ الصوت وتطويع الكلام مع التطريح والتفخيم والتعظيم . . . . وتـدلّ تلك النصـوص على أن النحـويـين العرب لم يكونوا يكتفون في حكمهم عل اللغة بصيغتها المكتوبة فقط ، بل كانوا يربطون بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب في إيضاح كثير من المسائل النحويّة .

وهـذا البحث يعـرض لمجـال من مجالات علم وظائف الأصوات ، لم يأخذ مكانه في الدرس النحوي إلى الآن ، ألا وهو : الفواصل الصوتيّة في الكلام ؛ فقد جعل لها اللغويون القدامى قيمة موقعيّة تحل بوساطتها بعض القضايا النحويّة ، وبخاصة تلك التي يثور الجدل حولها .

وقـد تنـاول البحث ظاهـرتـين من الفـواصل الصوتية في الكلام ، هما : ظاهرة الوقف وظاهرة السّكت ، وكلاهما ذو علاقـة وثيقـة بالنحـو . وفـرّق بين الظاهرتين ، وجعل لكل منهما مواضع خاصة ، وبيّن أن هذه الفواصل الصوتية تقوم مقام الحـروف أو الأدوات في الكـلام المكتـوب ، وطبّق البحث هذا كله على كثـير من النـماذج ، مستمـدا مادتـه من علم وقوف القرآن ، ومن كلام اللغويين والقرّاء ، منبّها إلى أثر الوقف والابتداء في فهم معنى النظم .

مـدخـل

الفواصل الصوتية بوصفها مجالا من مجالات علم وظائف الأصوات .
استخدام العرب القدامى هذه الفواصل .
نوعا الفواصل ، وأهمية كل نوع .

١ ـ حين يتكلم الفرد يتم كلامه في إحدى صورتين شهيرتين : النطق أو الكتابة ، وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة من نطقه ؛ لأن الكتابة تعجز عن تسجيل جملة من الظواهر والوظائف العامة ، التي يمكن أن نسميها : وظائف صوتيّة ، كالتنغيم في حالات الوقف والابتداء ، أو الطول والسّكت . . وغير ذلك من الوظائف ذات الدلالة المباشرة في الحدث اللغوي .

ولما كان النحو هو قمّة البحث اللغوي ، وهو الهدف الأساسي الذي يسعى اللغويون إلى تحقيقه عند النظر في اللغة المعيّنة ـ فإنه لمن الخطل أن يهمل النحويون الحقائق الصوتيّة في إجراء بحوثهم وتحليل مادّتهم ، فهذه المادة ـ في الواقع ـ إنما تتألف من عناصر مختلفة ، صوتيّة وصرفيّة ، وهذا يعني من الناحية المنهجيّة ضرورة ربط النحو ربطا وثيقا بعلم الأصوات وعلم الصرف .

وإذا كان مدار البحث في علم الأصوات هو الصوت اللغوي ، من حيث مخرجه ومن حيث صفته (صامت أم صائت ، احتكاكي أم حنجري ، مجهور أم مهموس . .) فإن من البحث الصوتي أيضا فهم تلك الملامح الصوتية العامة التي تصاحب التركيب اللغوي كله ، وتؤثر فيه صرفيّا ونحويّا ودلاليّا .

وتدّل النصوص اللغويّة على أن النحويين العرب لم يكونوا يكتفون في حكمهم على اللغة بصيغتها المكتوبة فقط ، بل كانوا يربطون بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب في إيضاح كثير من المسائل النحوّية ، فالاسم المندوب ـ مثلا ـ نوع من أنواع المنادى ، لكن لك أن تلحق في آخره ألفا ؛ لأن النّدبة تفجّع وحزن ، وذلك يحتاج لرفع الصوت ومدّه لإسماع جميع الحاضرين ، يقول صاحب الكتاب : «اعلم أن المندوب مدعّو ، ولكنه متفجّع عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ، لأن النّدبة كأنهم يترنّمون فيها» (سيبويه ١ : ٣٢١) . ويقول ابن يعيش (٢ : ١٣) : «اعلم أن المندوب مدعوّ ، ولذلك ذُكر مع فصول النداء ، لكنه على سبيل التفجّع ، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب ، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعدّه حاضرا . وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلّة صبرهن ، ولما كان مدعوّا بحيث لا يسمع أتَوْا في أوّله بيا أووا لمدّ الصوت ، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنّم» .

وإذا رجعنا إلى ابن جنى في الخصائص نراه يستخدم التشكيل الصوتي في فهم بعض المعاني النحويّة ، فقد حذفت الصّفة ودلّ عليها اللفظ من قولهم : «سِيرَ عليه ليلٌ ، وهم يريدون : ليلٌ

طويـلٌ» وذلـك أنـك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويع والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قولـه : طويـل أو نحـو ذلك . وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتّه ، وذلك أنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول : كان والله رجلا ، فتزيد في قوّة اللفظ بالله هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك . وكذلك تقول : سألناه فوجـدنـاه إنسـانـا ! وتمكن بإنسـان وتفخّمه ، أو نحو ذلك ، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضّيق قلت : سألنـاه وكـان إنسـانا ، وتزري وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك : إنسانا لئيما : . فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة . . فأما إن عَريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز (ابن جنى ١ : ٣٧٠ ـ ٣٧٢) .

وقد نقل السيوطي في «كتاب الاقتراح (ص ٣٨) «أن» النحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والرّوية ، وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى ، كقولهم : الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن ، فإنه مأخوذ من علم العروض ، وكقولهم : الحركات أنواع : صاعد عال ، ومنحدر سافل ، ومتوسط بينهما ، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى» .

والناظر في مثل هذه النصوص يتبيّن أن النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعا في اللغة العربية يستخدمان التشكيل الصوتي في التمييز بين المعاني النحويّة ؛ فمدّ الصوت وتطويع الكلام مع التطريح والتفخيم والتعظيم ما بين المنادى المندوب وغير المندوب ، وبين الموصوف وغير الموصوف .

ومن ثمّ لم يكن من اللائق أن تعامل اللغة كما لوكانت ميتة ، فتسجّل قواعدها وأحكامها بطريقة الكـلام المكتـوب ، وبـات من الضـروري إشـراك الكـلام المنطـوق في تسجيـل هذه الأحكـام وتلك القواعد ؛ إذ أن تقاليد السماع في الكلام بحكم قدمها ، وحداثة تقاليد الكتابة جعلت الكلام المسموع يبدو أكبر أهميّة من الكلام المنظور أو المكتوب ، ذلك لأنه أدخل في الحياة من الكتابة ، وأوغل في سلوك الفرد والمجتمع ، وقد يتّسم أحيانا بطابع التضارب بينه وبين الأنظمة اللغوية (القواعد) صوتيّة كانت أو صرفيّة أو نحويّة ، وعندئذ تعمد اللغة إلى تقديم طائفة من الحلول تسمى «الظواهر الموقعيّة» أو «المعالم السيـاقيّـة» واختصـاص النطق دون الكتـابـة بهذه الظـواهر يجعل الكلام المسموع أغنى وأكثر تنوّعا من الكلام المكتوب (حسان : ٤٦ ، ٤٧) .

وقـد تنبّـه اللغـويـون العرب القدامى لتلك الظواهر ، ونصّوا عليها في كتبهم ، ودرسوها دراسة متأنيّة وعميقة ، مثل ظاهرة الوقف ، وظاهرة المناسبة ، والإدغام ، والإعلال والإبدال ، والتوصّل إلى النطق بالساكن ، والتخلصّ من التقاء الساكنين ، وكراهية توالى الأمثال ، وكراهية توالي الأضداد . . إلى آخر هذه الظواهر الصوتية العامة ، التي تعدّ مظهرا من مظاهر الذوق العربي .

٢ ـ وفي هذا البحث سأعـرض لمجـال من مجالات «علم وظـائف الأصـوات» لم يأخذ مكانته في الـدرس النحـوي إلى الآن ، ألا وهـو «الفـواصل الصوتية في الكلام» فقد جعل لها اللغويون القدامى قيمة فنية ، تحلّ بوساطتها بعض القضايا النحوية ، وبخاصة تلك التي يثور الجدل حولها .

حدّث المرزبان عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب ـ فيما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر (٣ : ٢٢٥) ـ قال : «سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال : انظر ، في هذا الشعر عيب ؟ وأنشده :

ما رأينا خربا نفر عنه البيض صفر
لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر . فقال له اليزيدي : انظر فيه . فقال : أقوى ، لا بّد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان . فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض ، وقال : أنا أبو محمد ! الشعر صواب ، إنما ابتدأ فقال : المهر مهر» .

فالكسائي يرى أن في البيت إقواء ، وهو مجيء حركة الرويّ مخالفة لحركة الإعراب ، وإن كانت موافقة لموسيقى القصيدة ، فهو عيب نحويّ لا موسيقي . أما اليزيدي فقد فطن لشيء آخر لم يفطن إليه الكسائي ، وهو أن في البيت وقفة أو استراحة أو سكتة قصيرة ، جعلت جملة (لا يكون) الثانية توكيدا لما قبلها ، وبعدها يبدأ كلام مستأنف ، فيه مبتدأ وخبر ، هما : المهر مهر . فالبيت يقرأ هكذا :

لا يكون العير مهرا ، لا يكون . المهر مهر .

ومثل هذا ما جاء في تذكرة ابن هشام ، وحكاه السيوطي في الأشباه والنظائر أيضا (٣ : ٨٤) قال : «حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق ، فقال له : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده (فعولان) فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت : فعولين ، فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت ، ونهض ، فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : «لو قال (فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر» . وهذا معناه : أن (كانتا) فعل تام بمعنى (وجدتا) على حدّ قوله تعالى : «كن فيكون» ، ويكون قوله (فعولان) : خبر المبتدأ : (وعينان) وجملة (قال الله كونا . .) : صفة للمبتدأ ، و(ما تفعل الخمر) : مفعول صيغة المبالغة : (فعولان) أي : يفعلان ما تفعله الخمر . وإذن لا بّد من وقفة أو استراحة أو سكتة قصيرة بعد قوله «فكانتا» ليتّضح المعنى النحوي .

وتقوم الأدوات في الكلام المكتوب مقام هذه الفواصل في الكلام المنطوق ، وذلك بوصفها حروفا تصاحب الكلام المنظوم أو المكتوب ، وتقوم مقام الوقفة أو السكتة في الكلام المنطوق ، ولها تأثيرها النحوي والدلالي .

ففي الحالات التي تتكون فيها الجملة من مبتدأ وخبر معرفتين أو قريبين من المعرفة ، مثل : المتنبي الشاعر ، العقاد الكاتب ـ يحسن أن نفصل بين ركني الجملة (المبتدأ والخبر) بسكتة خفيفة ، وننتهي بصوت هابط في نهاية الجملة . أو نستعمل ضمير الفصل كفاصل كتابي للدلالة على أن ما بعده خبر ، وليس بنعت ، فنقول :

المتنبي هو الشاعر ، العقاد هو الكاتب .

فإذا خلت الجملة من سكتة خفيفة أو من ضمير الفصل ، وانتهت بصوت معلّق ـ كانت ناقصة ، وينتظر السامع ـ وقوع ـ الخبر بعدها . جاء في الهمع (١ : ٢٤١) «وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت . .»

كذلك الفصل بالواو في قولهم : لا وشفاك الله ، للدلالة على معنى الدعاء . وكان من الممكن أن نفهم معنى الدعاء من هذه الجملة بدون الواو ، اتكالا على ما فيها من وقفة واستئناف ، غير أن ذلك إن أمكن في الكلام المنطوق فهو غير ممكن في الكلام المكتوب بدون الواو ، بسبب عدم الأداء الصوتي .

ولنر كيف يحدّد الأداء الصوتي الوظائف النحوية في مطلع قصيدة الحُصري القيرواني :

يا ليل الصب متى غده أقيام الساعة موعده

فمن سكت على كلمة «الصب» كان المنادى من قبيل المنصوب ؛ لأنه مضاف ، وتبدأ بعده الجملة الاستفهامية : متى غده ؟ ومن سكت على كلمة «ليل» كان المنادى من قبيل المبني على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ، وتكون الجملة الاستفهامية : الصب متى غده ؟ وفي هذه الحالة يقسّم الشطر الأول من البيت إلى ثلاثة أقسام تمثل الأداء الصوتي ، هكذا :

يا ليل / الصبّ / متى غده ؟

ويمكن الإشارة إلى ذلك كتابة بوضع فاصلة (يا ليل ، الصب ، متى غده ؟) توضح المعنى الوظيفي النحوي للكلمات داخل هذا الشطر .

وليست دلالة الفواصل الصوتية أو الكتابية مقصورة على النحو والتراكيب ، بل تشمل أيضا الكلمة ومبناها الصرفي ، ونرى ذلك واضحا فيما يسمى عند البلاغيين بالجناس التام ، فقول الشاعر :

فمن يك يحلو له ما يصيب حراما فإن حلالي حلالي

تظهر فيه المجانسة بين كلمتي : حلالي وحلا لي ، والأولى اسم ، والثانية فعل ماض ، معه جار ومجرور . ولكي يفهم السامع صيغة الماضي لا بّد أن يسكت المتكلم سكتة خفيفة قبل الجار والمجرور ، هكذا :

فإن حلالي حلا / لي

وتكون (حلالي) الأولى اسما لإن ، والثانية جملة فعلية خبر إنّ .

وقول الآخر :

عضّنا الدهر بنابه ليت ما حلّ بنا به

تظهر فيه المجانسة بين العروض والضرب في نهاية كل شطر والكلمة الأولى اسم مجرور بالباء ، أما الثانية فتتكون من جار ومجرور ، بعده جار ومجرور . ولكي نفهم هذا التركيب لا بّد للمتكلم أن يحدث سكتة خفيفة بعد ضمير المتكلمين ، هكذا :

بنـــا / بـــــه

ومثل هذه الفواصل المتمثلة في السكتات تجعل الأساس الذي اعتمد عليه البلاغيون في القول بالجناس التام ، وهو الاتفاق اللفظي التام بين الكلمتين ـ غير قائم ، لأنهم لم ينظروا إلى القيم الصوتية في التراكيب .

٣ ـ ومما تقدّم يتضح أن الفواصل الصوتيّة نوعان :ـ
فواصل في النطق
وفواصل في الكتابة

ويقصد بالأولى : تلك الوقفات أو الاستراحات أو السكتات التي تقع في الكلام المنطوق ، لا لضيق النَّفَس ، وإنما لإفادة معنى وظيفيّ معيّن ، صوتي أو صرفي أو نحوي أو دلالي .

ويقصد بالثانية : تلك الأدوات أو الحروف التي توجد في الكلام المكتوب ، وتقوّم مقام الوقفة أو السكتة أو الاستراحة في الكلام المنطوق .

ويهمنا في هذا البحث أن نتناول فواصل النطق بشيء من الدرس والتفصيل على أن نختص فواصل الكتابة ببحث آخر مستقل إن شاء الله .

الفواصل النطقية

تشمل الفواصل النطقية مجموعة من السمات الصوتية العامة ، يمكن أن نتناولها من خلال مفهومي الوقف والسكت ، وكلاهما ذو علاقة وثيقة بالنحو .

الوقف

— معناه عند النحاة وعند القرّاء ، والمقصود به في البحث .
— أوجه الوقف عند النحاة .
— الوقف والابتداء في القرآن الكريم .
— الوقف وتوجيه الإعراب .

الوقف ـ كما عرفه الأشموني ـ : «قطع النطق عند آخر الكلمة» (الأشموني ٤ : ٢٠٣) واستحسن الصبان هذا التعريف عن تعريف ابن الحاجب ، الذي عرّفه بأنه «قطع الكلمة عما بعدها» (الرضى ١ ـ ٢ : ٢٧١) قال الصبان : «لأنه قد لا يكون بعدها شيء» (الصبان ٤ : ٢٠٣) .

وقد انتقد الرضى من قبل هذا التعريف قائلا :

«قوله : عما بعدها ، يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعْلها آخر الكلام لكان أعم» (الرضى ١ ـ ٢ : ٢٧١) .

وفي علم (وقف القرآن) يعني : قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفّس فيه عادة ، بنيّة استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله (ابن الجزري ١ : ٢٤٠) أو هو كما ذكر صاحب الإتحاف (الدمياطي ١٠٠) : «قطع النطق على الكلمة الوضعيّة زمنا يتنفّس فيه عادة ، بنيّة استئناف القراءة . ولا يأتي في وسط الكلمة ، ولا فيما اتّصل رسما ، ولا بدّ من التنفّس معه . . والأصل فيه السكون ؛ لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة فأعين بالأخفّ» وهو السكون .

ويشترك كلّ من النحويين والقرّاء في أن الوقف : قطع الصوت عند آخر الكلمة ، وأنه يكون اختيارياً واضطراريّا ؛ ذلك أن الوقف إن قُصد لذاته فاختياري وإلاّ فإن لم يُقصد أصلا ، بل قُطع النفَس عنده فاضطراري (الدمياطي ١٠٣) .

ويعنينا في هذا البحث الوقف الاختياري ؛ لأن فيه مراعاة المعنى الدلالي والمعنى الوظيفي ، ويكون الواقف فيه ملما باللغة ، عارفا بعلومها .

والوقف بهذا المعنى مفصل من مفاصل الكلام ، يمكن عنده قطع السلسلة النطقيّة ، فيقسم السياق إلى دفعات كلامية ، قد يكون معناها كاملا ، فتعدّ واقعة تكليميّة ، أما إذا لم يكن معناها كاملا ، كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب ـ مثلا ـ فإن الواقعة التكليميّة حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلاميّة واحدة .

« ولعل ظاهرة الوقف باعتبارها موقعية من موقعيات السياق العربي ترجع إلى كراهية توالي الأضداد أو كراهية التنافر . . . فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء ، والصّمت الذي يأتي عن تمام المعنى جزئيا أو كلّيا أو عن انقطاع النفَس أو لأيّ سبب يدعو إلى قصد الوقف ـ يعتبر عكس الحركة تماما ، فبينه وبين الحركة تنافر . . . . . ومن هنا اختار الاستعمال أن ينشىء ظاهرة الوقف دفعا للتنافر ، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية . . » (حسان : ٢٧٠ ـ ٢٧١) .

أوجه الوقف عند النحاة

والوقف أيا ما كان يمثّل فاصلا صوتيا بين الموقوف عليه وما بعده ، وهذا الفاصل الصوتي يترتب عليه أحد وجوه سبعة ، هي :

١ ـ الإسكان ، وهو الأصل في الوقف ؛ لأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة فأعين بالأخفّ ، وهو السكون .

٢ ـ النقل ، أي نقل حركة الإعراب إلى الحرف الذي قبل الآخر ، وهو مشروط بأن يكون ما قبل الآخر ساكنا ، غير متعذّر ولا مستثقل تحريكه ، وألا تكون الحركة فتحة ، وألاّ يؤدي إلى عدم النظير . وهذه القيود تحدّد مجاله ، ولذلك قال عنه الرضى : «وهو قليل» ويعلّل قلّته بقوله : «وإنما قلّ هذا لتغيّر بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة مرة بالضم ، ومرة بالفتح ، ومرة بالكسر وإن كانت الحركات عارضة . وأيضا لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط . وإنما سهّل لهم ذلك الفرار من الساكنين ، والضّن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى» (الرضى ١ ـ ٢ : ٣٢١) فضلا عن أن اعتماد النحاة في إثبات هذه الحالة من حالات الوقف لم يكن إلاّ على الشعر ، مما يؤذن بأن هذا الاستعمال شعري خاص [١] ، ومن ذلك :

عجبتُ والدهر كثيرٌ عجَبُهْ من عنَزِيّ سبّني لم أضربُهْ (الأشموني ٤ : ٢١٠) .

ثم إن بين النحاة خلافا في مسألة النقل هذه ، فقد منع البصريون نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة ، فلا يجوز عندهم : رأيت بكَرْ ، ولا ضربت الضَّرَبْ ؛ لما يلزم على النقل حينئذ في الاسم المنون من حذف ألف التنوين ، وحمل غير المنوّن عليه . وأما الكوفيون فإنهم أجازوا ذلك محتجين بالمرفوع والمجرور ، مثل :

أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

وقول الآخر :

أنا جريرٌ كُنيتي أبو عُمِرْ أضربُ بالسيف وسعدٌ في القَصِرْ
أُجُبْنًا وغَيْرَةً خلف السِّتِرْ

وقول الآخر :

أرتني حجْلا على ساقها فهش الفؤاد لذاك الحجِلْ
فقلتُ ولم أُخْف عن صاحبي ألا بأبي أصلُ تلك الرِّجِلْ

وقول الآخر :

علَّمَنا إخوانُنا بنو عجِلْ شُرْبَ النبيذ ، واصطفاقا بالرّجِلْ
(الأنباري ١ ـ ٢ : ٤٣٢ المسألة ١٠٦)

وقد وافقهم الأنباري في هذه المسألة ، كما وافقه بعض النحاة فيما بعد ، كابن عقيل الذي يقول : «ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب» (ابن عقيل ٢ : ١٧٨) .

وذكر ابن جنى هذه اللغة في باب الجوار من كتاب الخصائص (٣ : ٢٢٠) فقال : «عليه أيضا أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف ، نحو : هذا بكُرْ ، ومررت ببكِرْ ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها» ويستشف من كلام ابن جنى ومن تمثيله أن هذه اللغة جارية على حالتين من حالات الإعراب ، هما الرفع والجر ، دون النصب . وقد أطال ابن يعيش في حديثه عن هذه اللغة وأجاد ، فقال في شرح المفصل (٩ : ٧١) : «ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل ، فيأخذ في تحريك الأول ، لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني ، فحركوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل ، فإن كان مرفوعا حوّلوا الضمة إلى الساكن قبله ، ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعا ، وخروج من عهدة الساكنين ، وكذلك الجرّ . تقول في المرفوع : هذا بكُرْ ، والأصل : هذا بكْرٌ يا فتى . وفي الجر : مررت ببكِرْ ، والأصل :

ببكْـرٍ يا فتى . . . . . ولا يفعلون ذلـك فيـما كانت حركتـه فتحة ، نحو : رأيت الرجل والبكرَ . وقد أجـازه الكـوفيـون . وإنـما لم يجز ذلـك في النصب ، من قبَل أن الأصل من قبْل دخول الألف واللام : رأيت رجـلا وبكـرا ، في الـوقف ، فاستغنى بحـركـة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن ، فلما دخلت الألف والـلام قامتـا مقـام التنـوين ، فلم تغير الكاف في (البكر) لما لم تغير في (رأيت بكرا) حين جعلت الألف بدلا من التنـوين ، وأجـروا الألف والـلام مجرى الألف المبـدلـة من التنـوين ، إذْ كانت معاقبة للتنوين . وقال قوم : ينبغي على قياس من يقف بالسكون على المنصوب كما يقف على المرفوع والمجـرور ، ويقـول : رأيت بكُـرْ ، وأكـرمت عمـرو ، أن يقـول : رأيت بكَـرْ وعمـرو ، كما يفعـل في المـرفـوع ، وهـو قول حسن وقيـاس صحيـح . والكوفيون يجيزون ذلك في المنصوب كما يجوز في المرفوع والمجـرور . قالـوا : وذلـك لأن الغرض من هذا النقل الخروج من عهدة الجمع بين الساكنين ، وذلك موجود في النصب كما هو موجود في الرفع والجر ، وهو قول سديد» .

« وسواء وقف بالنقل أم بغيره فإن العلامة الإعرابية غير موجودة ؛ لأن نقل الحركة إلى ما قبلها لا يبقى على كونهـا علامـة إعـراب ؛ إذْ أنهم اتفقوا على أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة المعربة بالحركات ، ولذا نرجح أن الغرض منه هو الفرار من التقاء الساكنين ، لا بيان حركة الإعراب» . (عبد اللطيف ١ : ٣٤٢) .

٣ ـ الإشمام ، وهو أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا لفظت بالضمة ، من غير صوت أصلا (الرضى ١ ـ ٢ : ٢٧٥ ، ابن يعيش ٩ : ٦٧ ، الدمياطي ١٠١) .

٤ ـ الرَّوْم ، وهو الإشارة بصوت خفيّ ضعيف للدلالة على الحركة إعرابا أو بناء في المرفوع والمجرور ، والمضموم والمكسور (ابن الجزري ٢ : ١٢٥ ، الدمياطي : ١٠١ ، قمحاوي : ١٦) .

فهـاتـان ظاهـرتان ، إحداهما تهدف مع الوقف بالسكون ـ إلى الرّمز إلى الحركة بالشفتين ؛ فإذا قرأ المتعلّم قولـه تعـالى : «رب ، إني لما أنْـزلتَ إليّ من خير فقـيرٌ» (سـورة القصص : ٢٤) وقف على كلمـة «فقـير» بما يسمى بالسكـون مع استدارة الشفتين ، ليرمز إلى أن الكلمة في حالة الوصل مشكّلة بالضم . فالحـركـة هنـا لا تسمـع بل ترى ، ولذلك اشترطوا في مثل هذا الموقف أن يكون معلّم بصير يرى بعينيه صحة مثل هذا الوقف . وقد اختصوا الإشمام بالضم لوضوح شكل الشفتين مع الضم .

أمـا الظـاهـرة الثـانيـة فهي اختـلاس الحركة ، وتقصير زمن النطق بها ، بحيث تسمع ويدركها أصحـاب السمـع في زمن أقـلّ مما تتطلبـه الحـركة العاديّة . فالفرق بين الحركة في هذه الظاهرة والحركة العاديّة فرق كميّة لا أكثر ولا أقل . وعلى هذا يكون هناك ثلاثة أنواع من الحركة : أقصرها حركة الرّوم هذه ، يليها الحركة العاديّة المألوفة لنا ، يليها ألف المدّ أو واو المدّ أو ياء المدّ (أنيس ١ : ٢٢٢) .

ومن أمثلة الوقف بالرَّوم قوله تعالى :
« الله **الصمدُ** » (سورة الإخلاص : ٢)

« لله الأمر من قبل ومن **بعدُ** » (سورة الرُّوم : ٤)
« مذبذبين بين ذلك ، لا إلى هؤلاء ولا إلى **هؤلاءِ** » (سورة النساء : ١٤٣)
« الظّانين بالله ظنّ **السَّوْءِ** » (سورة الفتح : ٦)

ولم يجزم الـرّوم والإشـمام في هاء التأنيث المـوقـوف عليهـا بالهاء بدلا من التاء صاحبة الحركة حالة الوصل ، نحو :

« لا يستوي أصحاب النار وأصحاب **الجنّهْ**» (سورة الحشر : ٢٠)
« شهد الله أنه لا إله إلّا هو **والملائكهْ** » (سورة آل عمران : ١٨)

واختلف في الوقف على هاء الضمير ، فقيل بجواز الرّوم والإشمام على الأصل ، وقيل بمنعهما طلبـا للتخفيف (قمحـاوي : ١٦) . و«المختـار . . منعهـما فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة ، أو كسر أو ياء ساكنة ، نحو : يعلمُه . . ، ولِيرضَوْهْ ، وبِهْ . . ، وإليْهْ . وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك بأن انفتـح ما قبـل الهـاء أو وقـع قبلها ألف أو ساكن صحيح ، نحو : لن تُخْلَفَه ، واجتباه وهداه ، ومنْه وعنْه . . ويَتَّقْه عند من سكن القاف . .»[٢] (الدمياط : ١٠٢) .

«وبعض النحويين لا يعرف الإشمام ، ولا يفرق بين الرّوم والإشمام» (ابن يعيش ٩ : ٦٧) .

ويـرى الـدكتـور إبراهيم أنيس أن الرّوم والإشمام من الوسائل التي اخترعها القراء فيما بعد لهدى النـاشئين إلى حركـات الإعـراب في أواخـر الآيـات ، وأن أحـدا من الصحـابـة لم يكن يقف بهاتـين الطريقتين . «فالقارىء الناشىء حين يتعوّد قراءة سورة كسورة «القمر» مع الوقف على رءوس الآيات فيهـا ـ يحتـاج في حالـة الـوصل إلى قاعدة تهديه ، وذلك لأن رءوس الآيات في هذه السورة تختلف فيها الحركات اختلافا واضحا ، ففي سبع آيات منها تنتهي الكلمة بالفتح ، وفي نحو ست عشرة آية تنتهي الكلمـة بالضم ، وفي البـاقي ، وهـو نحـو ثلاثين آيـة تنتهي الكلمـة بالكسـر . فكيف يميز القارىء الناشىء بين أواخر الكلمات في هذه السورة ما لم يكن على علم تام بقواعد النحاة في الإعراب ، وما لم يتذكرها مع كل آية في حالة وصلها بآية أخرى . لذلك لجأ القرّاء إلى تلك الوسيلة التعليمية التي تبين لنا بوضوح وجلاء عناية أصحاب القراءات بأصول الإعراب كما وضعها النحاة . .» (أنيس ٢ : ٢٢٣) .

٥ ـ التضعيف ، كقـولـك في جعفـر : جعفـرّ ، وفي وعل : وعلّ ، وفي ضارب : ضاربّ ، ويشترط فيـه : ألا يكـون المضعف همزا أو عليـلا أو قبله ساكن ، «واحـتـرز بالشـرط الأول من نحو : بناء وخطاء ، فلا يجوز تضعيفه ، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا ، وبالشرط الثاني من نحو سَرُوَ وبقى والقاضى والفتى ، فلا يجوز تضعيفه ، وبالثالث من نحو بكر ، فلا يجوز تضعيفه «(الأشموني ٤ : ٢١٠) .

« ولم يُنقل **التضعيف** عن أحد من القراء إلا عن عاصم في (مستطرّ) في سورة القمر . . . . . ولم يُنقل **النقل** عن أحد من القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ (وتواصوا بالصبرْ) بكسر الباء ، وعن سلام أنه قرأ (والعصِرْ) بكسر الصاد . . . بخلاف **الإسكان والرّوم والإشمام فإنها مرويّة عنهم**» (**الصبان** ٤ : ٢١٠) .

ويشبه التضعيف الوقف على المشدّد المفتوح ، وفيه يتعيّن التحفظ من الحركة ، وذلك مثل قوله تعالى :

« . . . فاذكروا اسم الله عليها صوافّ » (سورة الحج : ٣٦)

وقوله سبحانه :

« ليحقّ الحقّ . . » (سورة الأنفال : ٨)

وإن أدّى ذلك إلى الجمع بين الساكنين فإنه مغتفر في الوقف مطلقا « وكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح لأجل الساكن ، وهو خطأ . وإذا وقف على المشدّد المتطرف ، وكان قبله أحد حروف المد أو اللّين نحو : دوابّ ، وتبشرونّ ـ وقف بالتشديد وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين ومدّ . . وربما زيد في مدّه لذلك» (الدمياطي : ١٠٢) «وهو يلاحظ في يومنا هذا في إلقاء الإملاء على التلاميذ ، وفي كلام المحاضرين المتأنّين والمتأنّقين ، ويلاحظ في وقف الدكتور طه حسين على جمل كلامه حين يحاضر ، فهو يجعل تشديد الحرف الأخير المسكن للوقف وسيلة من وسائل الإبلاغ السمعي لإرادة التأكيد أو أي معنى آخر مناسب» (حسان : ٢٧٢) .

٦ ـ القلب ، وهو إبدال التنوين بعد فتح غير هاء التأنيث ألفا ، وحذفه بعد ضم وكسر . ومنه إبدال نون التوكيد الخفيفة بعد فتح ألفا ، نحو : «ليكونا» و«لنسفعا» وكذا نون «إذا لأذقناك»[٣] .

والسبب «في الإبقاء على الفتح أنه أوضح في السمع من الضم والكسر ، ويتطلب زمنا أطول للنطق به ، وسقوط الصوت الأكثر وضوحا من الكلام يبرز للسامع بصورة تشعره بفقدان شيء أو نقصان شيء ، ولا سيما إذا كانت الفتحة مع التنوين قد تحوّلا إلى ألف مدّ . وقد ظهر الفرق بين الفتحة ، وبين الكسرة والضمة في كثير من الظواهر اللغوية» (أنيس ٢ : ٢٢) وهل هناك ما هو أفصح من لغة القرآن ، كانت تلتزم الوقف بالسكون إلّا مع المنصوب المنّون فيوقف عليه بالألف ، وهو ما نراه في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، مثل :

« قل أُوحي إليَّ أنه استمع نفر من الجنّ ، فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا .
يهدي إلى الرّشد فآمنّا به ، ولن نشرك بربنا أحدا .
وأنه تعالى جَدّ ربّنا ما اتّخذ صاحبة ولا ولدا .
وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا . » إلى آخر سورة الجنّ .

كذلك إبدال الهاء من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء «كرحمت» وما أشبهها من الكلمات التي

رسمت بالتاء في القرآن . والوقف بالتاء لغة «وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منصوبة ، وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف (إن شجرت الزقوم) و (امرأت نوح وامرأت لوط)[٤] وأشباه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي» (الأشموني ٤ : ٢١٤) .

وهذه اللغة حكاها سيبويه في الكتاب (٤ : ١٦٧) مروية عن أبي الخطاب (الأخفش الأكبر) عن أناس من العرب ، فقال : «وزعم أبو الخطاب أن أناسا من العرب يقولون في الوقف : طلحت» وقد ذكرها كذلك ابن جنى في الخصائص (١ : ٣٠٤) وابن يعيش في شرح المفصل (٩ : ٨١) .

وهي شائعة في كلام أهل الخليج والجزيرة العربية ، فيقفون على (الحياتْ) ـ مثلا ـ بالتاء بدل (الحياهْ) بالهاء .

٧ ـ الوجه الأخير من وجوه الوقف : **الوقف بالحذف** : كقوله تعالى : «. . . ربي أكرمَنْ» و«. . . ربي أهانَنْ» (سورة الفجر : ١٥ ، ١٦) بحذف ياء المتكلم الساكنة في الفعلين ؛ لأن قبلها نون عماد مشعرا بها . وكحذف الياء من الاسم المنقوص في قوله تعالى : «فاقض ما أنت قاضْ» (سورة طه : ٧٢) «ولكل قوم هادْ» (سورة الرعد : ٧) وكحذف الواو أو الياء في الفواصل القرآنية[٥] ، كقوله تعالى : «والليل إذا يسر» (سورة الفجر : ٤) .

ومن خصائص الوقف اجتلاب **هاء السكت** ، ولها ثلاثة مواضع :
أحدها : الفعل المعل بحذف آخره ، مثل قوله تعالى : «فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنّهْ ، وانظر . .» (البقرة : ٢٥٩) . وقوله تعالى : «أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتدهْ ، قل . .» (الأنعام : ٩٠) .

الثاني : «ما» الاستفهاميّة المجرورة فيجب حذف ألفها ، نحو : لمه ؟ ، عمّه ؟ قال تعالى : «عم ، يتساءلون» وتجتلب الهاء في حالة الوقف .

الثالث : كل مبنى على حركة بناء دائما ، ولم يشبه المعرب ، وذلك كياء المتكلم ، وكهى ، وهو ، فيمن فتحهّن ، وفي التنزيل : «يا ليتني لم أوت كتابيهْ . ولم أدر ما حسابيهْ . يا ليتها كانت القاضيهْ . ما أغنى عني ماليهْ . هلك عني سلطانيهْ» (الحاقة : ٢٥ ـ ٢٩) .

وقد استدل بعض الباحثين (المخزومي : ٢٥١) بظاهرة الوقف على أن العلامات الإعرابية ليست لمجرد الوصل بين الكلمات ؛ إذ لو كانت كذلك لما جيء بهذه الوجوه المتعدّدة في الوقف الذي يستهلك الحركة .

ويرى «نولدكه» (ص ٨٠) أن ظاهرة الوقف قد عجلت بالتغيير الصوتي الذي سمح بضياع

ظاهـرة الإعـراب ؛ لأن هذه النهـايات الإعرابية تسقط بحسب الاستعمال اللغوي «الكلاسيكي» حينما تكـون الكلمـة واقعـة في آخـر الجملة . ويرى «فندريس» (ص ٤٢٣) أن هذه الظاهرة ، أي الوقف ، مظهر من مظاهر البلى الصوتي الذي يعمل على اختزال طول الكلمات وهدم الإعراب .

أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد رأى في الوقف مفتاح السّر لقصة الإعراب (أنيس ٢ : ٢٢٠) وهو أمر كثر الكلام فيه في القديم والحديث .

ورأى بعض المعـاصـرين أن صنيـع النحويين في الوقف كان منطلقا للمستشرقين ومن تبعهم من المحـدثـين ، فاستعـانـوا بقـواعـد الـوقف في النحـو العـربي لكي يحدّدوا على أساسها **بعض علامات الترقيم** . (صبح : ٤٩) .

الوقف والابتداء في القرآن الكريم

وقـد كان للقـرّاء جولات في الـوقف وفصـول مستقلة في كتبهم لم يكتفوا فيها بكيفيّة الوقف على الكلمة ، وشرح ما يمكن أن يصيبها حينئذ من تغيّر ، بل عرضوا أيضا لمواضع الوقف من آيات القرآن الكريم ، وقسّموا الوقف إلى أنواع : تام وكاف وحسن وقبيح .

فالتـام : هو الـذي يحسن القطـع عليـه ، والابتـداء بما بعده ، لأنه لا يتعلّق به شيء مما بعده ، وذلك في تمام القصص ، وأكثر ما يكون موجودا في الفواصل ورءوس الآى ، كقوله تعالى في سورة البقرة :

«وأولئك هم المفلحون» (آية : ٥)
والابتداء بقوله : «إن الذين كفروا . .» (آية : ٦)
وكقوله تعالى في السورة عينها :
« وهو بكل شيء عليم » (آية : ٢٩)
والابتداء بقوله : «وإذْ قال ربّك للملائكة» (آية : ٣٠)

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة ، كقوله تعالى في سورة النمل (آية : ٣٤) «قالت إن الملوك إذا دخلوا قريـة أفسـدوهـا وجعلوا أعـزّة أهلهـا أذلّـة» فهـذا هو التمام ؛ لأنه انقضاء كلام «بلقيس» ثم قال تعالى : «وكذلك يفعلون» .

وكـذلـك قولـه تعالى في سورة الفرقان (آية : ٢٩) : «لقد أضلّني عن الذّكر بعد إذْ جاءني» فهذا هو التمام أيضا : لأنه انقضاء كلام الظالم ، ثم قال تعالى : «وكان الشيطان للإنسان خذولا» .

والوقف الكافي : هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، غير أن الذي بعده يتعلّق به

من جهة المعنى دون اللفظ ، نحو الوقف على قوله تعالى : «حرمت عليكم أمهاتكم» (النساء : ٢٣) والابتداء بما بعده ، وذلك في الآية كلّها .

وكذلك الوقف على قوله تعالى : « اليومَ أُحِلَّ لكم الطيّباتُ» (سورة المائدة : ٥) والابتداء بما بعده ؛ لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض ، فما بعده متعلق بما قبله ، فالقطع عليه كاف .

أما **الوقف الحسن** فهو الذي يحسن الوقف عليه ، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلّقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعا ، وذلك نحو : «الحمدُ لله ربِّ العالمين ، الرحمنِ الرحيم ، مالكِ يوم الدين» (سورة الفاتحة) فالوقوف على «الحمد لله» حسن ، لكن الابتداء بقوله تعالى : «ربّ العالمين» لا يحسن ؛ لأن ذلك مجرور ، والابتداء بالمجرور قبيح ؛ لأنه تابع لما قبله .

وأما **الوقف القبيح** فهو الذي لا يعرف المراد منه ، نحو الوقف على «بسم» «ومالك» والابتداء بقوله تعالى «الله» و«يوم» لأنه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أي شيء أضيف ، ويسمى هذا وقف الضرورة ؛ لأنه لا يجوز إلا في تلك الحال . (الداني ٧ : ب ـ ٩ : ب) .

ولعلّ أوضح مثال على صلة الوقف بالنحو ما جاء في كتاب «القطع والائتناف» (أي الوقف والابتداء) لأبي جعفر النحاس . قال النحاس ، وهو يتحدث عن القطع والائتناف في سورة الفاتحة :

«المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، والقطع على «بسم الله» جائز ، إلا أن الائتناف بما بعده لا ينبغي ؛ لأنه نعت ، وكذا الوقف على «الرحمن» والتمام : «بسم الله الرحمن الرحيم» . ولا تقف على «الحمد» لأنه مبتدأ لم يأت خبره . والوقف على «لِلّهِ» جائز ، إلا أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك ؛ لأن قوله : «ربِّ العالمين ، الرحمنِ الرحيمِ ، مالكِ يوم الدين» نعت ، وهذا هو التمام . ولا تقف على «إياك» لأنه موضع نصب بنعبد ، ولا على «نعبد» لأن ما بعده معطوف عليه ، والتمام : «نستعين» ولا تقف على «اهدنا» لأن الصراط منصوب به ، ولا على «الصراط» لأن «المستقيم» نعت له . ولا على «المستقيم» لأن ما بعده بدل . ولا على «الذين» لأن ما بعده من صلته . ولا على «عليهم» لأن «غير» بدل من الذين أو نعت . . . والتمام : «ولا الضّالّين» (النحاس ١ ـ لوحة ١١ ب ـ ١٢ : أ) .

لقد أكد أبو جعفر النحاس هذه الصلة بين الوقف والنحو في كتابه «القطع والائتناف» و«أعطى الجملة القرآنية علاقة واحدة ، هي أفضل العلاقات ، وهي ألزم من غيرها ، وهذه العلاقة هي الرابطة النحوية بين أجزاء الجملة القرآنية مرتبطة بالمعنى العام ارتباطا وثيقا ، بحيث يلتزم القارىء بهذه العلاقة ، فيقف وقفا تاما في حالة واحدة ، وذلك في الموضع الذي يتم فيه المعنى ، وتتصل أجزاء الجملة» (الجنابي : ٤٥٢) فالقارىء إذا وقف على قوله تعالى : «قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة» (المائدة : ٢٦) كان المعنى أنها حرمت عليهم هذه المدة . وإذا وقف على «فإنها محرمة عليهم» كان

المعنى أنها محرمة عليهم أبدا ، وأنهم يتيهون أربعين سنة ؛ لأن سياق الآية : «قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض . . » .

وقارىء الآية الكريمة : « يُدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذابا أليما» (الإنسان : ٣١) لا ينبغي أن يصل «والظالمين» بما قبله ، بل يقف على «في رحمته» لأن الظالمين منقطع مما قبله ، منصوب بإضمار فعل ، أي : ويعذّب الظالمين أو وأوعد الظالمين عذابا أليما . (النحاس ١ ـ لوحة ٨ : ب) .

ووضح النحاس أيضا مجموعة من حالات الاتصال التي يقف عندها القاريء ، عند كمال اتصالها ، ويتجنّب الوقف على ما قبلها ، سواء أكان كمال الاتصال بالتوكيد أم بالبدل أم بالعطف أم بسياق آخر يتم به المعنى كليا ، وذلك مثل :

١ ـ حالة المبتدأ في قوله تعالى : «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه والمؤمنون ، كلّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله» (البقرة : ٢٨٥) ، فقد رأى الإمام يعقوب الحضرمي أن الوقف التام هو : «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه» . قال : «والمؤمنون» رفع بالابتداء لا بفعلهم ورأى الأخفش سعيد : أن التمام في الآية : «والمؤمنون» . وقد عقب النحاس على الرأيين بقوله : «هذا القول ـ الأخير ـ أولى من الأول ؛ لأن واو العطف توجب أن يكون الثاني داخلا فيما دخل فيه الأول ، إلا أن تقع حجة بغير ذلك . وأيضا فإن بعده : «كلّ آمن بالله» ولم يقل : كلّهم ، فيكون توكيدا» (النحاس ١ ـ لوحة ٤٤ : ب) .

٢ ـ حالة الخبر في قوله تعالى : «إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون» (البقرة : ٦) فـ «إن جعلت «لا يؤمنون» خبرَ «إن» فالقطع عليه ، وإن جعلت «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم» الخبر ، كان الوقف عليه كافيا غيْر تام . . . . . والأولى أن يكون القطع «لا يؤمنون» ويكون كافيا» (النحاس ١ ـ لوحة ١١ : ب) . وقد وقف عبد القاهر الجرجاني عند قوله تعالى « لا يؤمنون» في باب «الفصل والوصل» مبينا أنه توكيد لقوله سبحانه «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» وأن معناه يتصل بالأول كما ترتبط الصفة بالموصوف والتأكيد بالمؤكد . (الجرجاني : ١٧٤ ـ ١٧٥) .

٣ ـ حالة الصلة في قوله تعالى : «الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه» (البقرة : ٢٧) فـ «هذا ليس بقطع كاف ؛ لأن ما بعده معطوف على الصلة ، فهو داخل في الصلة . وما بعده هو قوله تعالى : «ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل . . » (النحاس ١ ـ لوحة ١٩ : أ) .

٤ ـ حالة العطف في قوله تعالى : «وما يعلم تأويله إلاّ الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كلّ من عند ربّنا» (آل عمران : ٧) فـ : «واو العطف . . تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول حتى يقع دليل

خلافه . وقد مدح الله جلّ وعزّ الراسخين بثباتهم في العلم ، فدلّ على أنهم يعلمون تأويله» (النحاس ٢ ـ ورقة ٣٥ : ب) .

وفي هذه الآية اختلاف كثير ، يمكن حصره في نقطة واحدة ، هي : أيعلم الراسخون في العلم تأويله أم لا ؟ ومعنى ذلك أن الواو في الحالة الأولى تدخل الثاني «الراسخون» فيما دخل فيه الأول . أما في الحالة الأخرى فيكون الوقف التام عند قوله «إلا الله» والواو وما بعدها كلام مستأنف ، وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيد وأبي حاتم . ويحتج بما روى طاوس عن ابن عباس أنه قرأ «وما يعلم تأويله إلّا الله ، ويقول الراسخون في العلم آمّنا» . أما القول الآخر فهو قول مجاهد ؛ إذ المعنى عنده : «الراسخون في العلم يعلمون تأويله يقولون آمن به» (النحاس ٢ ـ ورقة ٣٥ : ب) .

٥ ـ حالة الاستثناء في قوله تعالى : «ولو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم» (النساء : ٦٦) ، فقد رأى الإمام يعقوب الحضرمي أن الوقف الكافي في هذه الآية هو قوله جلّ وعزّ : «ما فعلوه» . وعقب عليه النحاس بقوله : «هذا تخليط ، لا يجوز الوقف على «ما فعلوه» كما لا يجوز الوقف على قوله جلّ وعزّ : «فلبث فيهم ألف سنة» والسبب في هذا الامتناع : أن بعد قوله تعالى : «فلبث فيهم ألف سنة» استثناء ، هو قوله تعالى : «إلّا خمسين عاما» [سورة العنكبوت : ١٤] . وكذا لا يجوز الوقف على «ما فعلوه» لأن بعده استثناء هو قوله جلّ وعزّ : «إلا قليل منهم» . وهذا ـ لعمري ـ قياس بديع» (النحاس ١ ـ لوحة ٦٢ : أ) .

كل هذه الحالات وأمثالها تدلّ بوضوح على أن اهتمام القرّاء واللغويين منصب على السياق الجملي المرتبط بالنظام النحوي ارتباطا كليا ، وتوضح أنه كلما اختلف بناء الجملة اختلفت حالة الوقف ، وأن أفضل الحالات هي التي يصح معها النظم الكلي الذي تأتلف أجزاؤه ، وترتبط معانيه ارتباطا تاما ، وتسمى حالة «القطع التام» أو حالة «الوقف التام» .

الوقف وتوجيه الإعراب

ولما كان القرآن الكريم يعدّ نصا مكتوبا فقد حاول النحاة والمفسرون تبيين ما تتحمله الجملة القرآنية من وجوه الإعراب ، معتمدين في ذلك على القرّاء في الوقف والابتداء . وكأنهم ـ أي النحاة ـ أرادوا أن يفسّروا تلك اللغة المكتوبة بإسباغ مواقف حيّة ملائمة عليها ، عن طريق القراءة الصوتيّة .

ومن أمثلة ذلك ما قالوه في إعراب قوله تعالى : « الـم ذلك الكتاب **لا** ريب فيه هدى للمتقين» (البقرة : ١ ، ٢) . فقد قالوا : إن «هدى» يحتمل أن يكون في موضع رفع ونصب ، **فالرفع** من أربعة أوجه :ـ

الأول : أن يكون خبر مبتدأ مقدر ، وتقديره : هو هدى .

والثاني : أن يكون خبرا بعد خبر ، فيكون «ذلك» مبتدأ ، و«الكتاب» عطف بيان ، و«لا ريب فيه» خبر أول ، و«هدى» خبر ثان .
الثالث : أن يكون مبتدأ ، و«فيه» خبره ، والوقف على هذا القول على «لا ريب» .
الرابع : أن يكون مرفوعا بالظرف «فيه» على قول الأخفش والكوفيين .

والنصب على الحال من «ذا» أو من «الكتاب» أو من الضمير في «فيه» . فإن جعلته حالا من «ذا» أو من «الكتاب» فالعامل فيه معنى الإشارة ، وإن جعلته حالا من الضمير فالعامل فيه معنى الفعل المقدر ، وهو : «استقر» (الأنباري ٢ ـ ١ : ٤٥ ، ٤٦) .

ولننظر كيف يؤدي الوقف بوصفه فاصلا صوتيا إلى أن تكون هذه الآية كلها جملة واحدة ، أو جملتين ، أو ثلاث جمل . . . على النحو التالي :

١ ـ أ ذلك الكتاب / [لا ريب فيه] هدى للمتقين

بدل	
مبتدأ	خبر

١ ـ ب ذلك الكتاب [لا ريب (. . . .)] / [فيه هدى للمتقين][٦]

بدل	حال	
مبتدأ		خبر

١ ـ جـ ذلك الكتاب [لا ريب فيه] / هدى للمتقين

بدل	حال	
مبتدأ		خبر

٢ ـ أ ذلك الكتاب / [لا ريب فيه]

بدل	
مبتدأ	خبر

٢ ـ ب ذلك الكتاب / [لا ريب (. . . .)]

بدل	
مبتدأ	خبر

٣ ـ أ (. . .) / هدى للمتقين

مبتدأ	خبر

٣ ـ ب	هدى للمتقين	/	(. . . .)
	مبتدأ		خبـــر
٣ ـ جـ	فيـــه	/	هدى للمتقين
	خبـــر		مبتـــدأ
٤ ـ	ذلـــك	/	الكتاب
	مبتدأ		خبـــر

ويتجـاوز الـزمخشـري هذه الأوجـه الإعـرابيـة المختلفة إلى ما يترتّب عليها من الفهم والمعنى ، فيقـول : «والـذي هو أرسـخ عرقـا في البـلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحا ، وأن يقال : إن قوله «آلـــم» برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها ، و«ذلك الكتاب» جملة ثانية ، و«لا ريب فيـه» ثالثـة ، و«هـدى للمتقـين» رابعـة . وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم ، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق ، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض ، فالثـانيـة متحـدة بالأولى معتنقـة لها ، وهلّم جرا إلى الثـالثـة والرابعة . بيان ذلك أنه نبّه أولا على أنه الكلام المتحدى به ، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ، فكان تقريرا لجهة التحدي وشدّا من أعضاده ، ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب فكان شهادة وتسجيلا بكماله ؛ لأنه لا كمال أكمل مما للحق واليقين ، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة . . . ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين ، فقرر بذلك كونه يقينا لا يحوم الشك حوله ، وحقا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ثم لم تخل كل واحـدة من الأربـع بعـد أن رتبت هذا الـترتيب الأنيق ، ونظمت هذا النظم السري من نكتة ذات جزالـة ؛ ففي الأولى : الحـذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه وأرشقه ، وفي الثانية : ما في التعريف من الفخـامـة ، وفي الثـالثـة : ما في تقديم الريب على الظرف ، وفي الرابعة : الحذف ووضع المصدر الـذي هو«هـدى» موضـع الوصف الذي هو هاد ، وإيراده منكرا ، والإيجاز في ذكر المتقين» (الزمخشري ١ : ٢١) . ولا شك أن الـوقف أو التقسيم الـذي يلابس الآيـة السـابقة (آلـــم / ذلك الكتاب / لا ريب فيه / هدى للمتقين) كان وراء فهم الزمخشري الدقيق لنظم هذه الآية .

ويبدو الوقف فاصلا صوتيا مهما في فهم المعنى النحوي ، لمن يقرأ قوله تعالى : «قال : لا تثريب عليكم . اليوم يغفر الله لكم» (سورة يوسف : ٩٢) . فالوقف على (عليكم) في الآية الكريمة ؛ لأن الظـرف متعلق بالفعـل بعـده ، وليس متعلقـا باسم (لا) ؛ لأنه لو تعلّق باسم (لا) ، لكان هذا الاسم عاملا فيه ، وفي هذه الحالة يكون (لا تثريب) شبيها بالمضاف ، فيجب نصبه وتنوينه . ولمّا كانت قراءة (لا تثريبَ) بالبناء على الفتح ، وجب تعلّق الظرف بالفعل (يغفر) ، وكان الوقف على (عليكم) .

ويظهـر أثـر الـوقف واضحـا في توجيـه الإعراب ، في مثل قوله تعالى : « . . فلمّا آتَوْه مَوْثقهم ، قال : الله على ما نقول وكيل» (سورة يوسف : ٦٦) فيجب الوقف على (قال) لئلا يتوهّم كون الاسم الكريم بعده فاعلا له ؛ إذ الفاعل هو يعقوب عليه السلام ، وجملة (الله على ما نقول وكيل) مقول القول .

ولقد أوجب الزركشي في البرهان (١ : ٣٤٤ ، ٣٤٦) الوقف على قوله تعالى : «ولقد همّت به» (سورة يوسف : ٢٤) والابتداء بقوله : «وهمّ بها» وذلك للفصل بين الخبرين ؛ أي إن (الواو) في الآية استئنافية ، وليست من باب العطف ؛ لأنها لو كانت من باب العطف لكان يوسف وامرأة العزيز مشتركين في ذنب واحد ، وهو أنه همّ بها تماما مثلما همّت هي به ، ولكنه ـ عليه السلام ـ همّ بدفعها ، أي على حذف مضاف ، في حين أنها همّت به ؛ أي أرادت الفاحشة ؛ لذلك ففي الآية التاسعة والعشرين من السورة نفسها يجب الوقف على قوله : «يوسفُ أعرِضْ عن هذا» والابتداء بقوله : «واستغفري لذنبك» فإنه بذلك يتبين الفصل بين الأمرين ؛ لأن يوسف أمر بالإعراض ، وهو الصفح عن جَهْلِ مَن جَهِلَ قَدْرَه ، وأراد ضُرّه . والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها ؛ لأنها همّت بما يجب الاستغفار منه ؛ ولذلك أمرت به .

ولأهمّية الوقف وأثره في الإفهام النحوي نجد كثيرا من النحاة والقرّاء قد كتبوا فيه ، فقد ذكر ابن النديم في الفهرست (ص ٣٤) حمزة والفراء والأنباري (أبا البركات) وغيرهم ، ونسب لكل منهم كتابا في الوقف والابتداء ، كما ذكر الزركشي في البرهان (١ : ٣٤٢) أبا جعفر النحاس والداني وغيرهما .

ويؤكد السيوطي في الإتقان (١ : ٨٤) ـ نقلا عن الأنباري ـ تلك الرابطة القويّة بين الوقف والإعراب ، «مستخدما الفصائل النحوية المزدوجة مقياسا لعدم الوقف ؛ فلا يصح عنده الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، ولا المنعوت دون نعته ، ولا المؤكد دون توكيده ، ولا المعطوف دون المعطوف عليه ، ولا البدل دون مبدله ، ولا إنّ أوكان أوظنّ وأخواتها دون اسمها ، ولا اسمها دون خبرها ، ولا المستثنى منه دون الاستثناء ، ولا الموصول دون صلته» (ياقوت : ٢١٠) فهذا كله من باب وقف الضرورة ، وقد تقدّم أن ما يهمنا في هذا البحث هو وقف الاختيار ؛ لأن فيه مراعاة المعنى الدلالي والنحوي ، ويكون الواقف فيه ملمّا باللغة ، عارفا بعلومها .

السكـــــت

معناه ، والفرق بينه وبين الوقف .
السكت والإفهام النحوي .
السكت في القرآن الكريم .

السكت ، هو نوع من الوقف بمفهومه العام ، لا بمفهومه الاصطلاحي في علم وقف القرآن ، وذلك لأن السكت فيه قطع الصوت كالوقف ، والفرق بينهما في الزمن والطريقة وأداء المعنى ، فالسكت يصحبه تنغيم معيّن ، وزمنه أقلّ من زمن الوقف ، ولا تنفّس فيه ؛ لأنه لا يدلّ على تمام المعنى ، كما أن حركة الإعراب باقية معه . أما الوقف فلا بدّ فيه من قطع النّفس ، والزمن فيه حرّ غير مقيّد ، فقد يطول وقد يقصر ، لكنه لا يصل إلى زمن السكت ، كما أنه يدلّ على كمال المعنى ، وفيه كسر الإعراب بإحلال السكون محل الحركة ؛ لأن المقصود بالوقف «وقف التمام» ، كما تقدم . من هنا كان السكت أدخل في باب التنغيم (وهو التشكيل الصوتي للكلام) منه في باب الوقف . وعلى سبيل المثال ، في جملة

مثـل : ذلـك القصص الحق ، قد يكـون (ذلـك القصص) عنصرا واحدا (مبدلا منه + مبدلا = مبتدأ) والعنصر الثاني (الحق) . وقد يكون (ذلك) هو المبتدأ ، و(القصص الحق) عنصرا واحدا (منعوتا + نعتا = خبرا) ، ولكي يظهر هذا التفسير لا بّد من سكتة خفيفة عند كل عنصر هكذا :

ذلك القصص / الحق .
ذلك / القصص الحق .

السكت والإفهام النحوي

وهناك مسائل نحويّة كثيرة يمثل السكت فيها عاملا من عوامل فهمها ، من ذلك :

١ ـ الدلالة على الإشارة في مثل قولنا : من ذا الشاعر ؟ ماذا الكتاب ؟ بمعنى : من هذا الشاعر ؟ ما هذا الكتاب فـ «ذا» في المثالين اسم إشارة ، ولا يمكن فهم هذا المعنى إلا إذا سكت المتكلم سكتة خفيفة بعد اسم الاستفهام «مَن» أو «ما» هكذا :

من / ذا الشاعر ؟
ما / ذا الكتاب ؟

فيكـون اسم الاستفهـام : مبتـدأ ، و«ذا» : خبر ، ومـا بعده بدل . وذلك حتى لا يتوهم السـامـع أن (من ذا) أو (مـاذا) كلهـا اسم استفهام وأن «ذا» ملغاة على رأي البصريين ، أوزائدة على رأي الكوفيين . (خالد الأزهري ١ : ١٣٨ ـ ١٣٩) .

٢ ـ صدارة الاستفهام في مثل قوله تعالى : «الحاقة ما الحاقة» «القارعة ما القارعة» و«أصحاب اليمين ما أصحـاب اليمـين» (الواقعة : ٢٧) «وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال» (الواقعة : ٤١) . ومثـل قولنـا : الحـرب ما الحـرب ، السـلام ما السلام . فكل نص من هذه النصوص يتكون من جملتـين ، أوعبـارة عن جملة كبرى مكـونـة من (مسنـد إليـه مفرد + مسند جملة استفهامية) ولا بدّ للمتكلم بهذه الجمل أن يحدث سكتة بعد المسند إليه ، ليبدأ الجملة الاستفهامية هكذا :

الحاقة / ما الحاقة
القارعة / ما القارعة
وأصحاب اليمين / ما أصحاب اليمين . . الخ

ويسمى هذا **بالأسلوب المركّب أو المرجّع** ، يذكـر القـرآن أولا اللفـظ مجردا ، ثم يرجعه مضيفا إليه حرفا أوحرفين ، ثم يعيده ثالثة وقد زاد عليه كلمة أوكلمتين (الحاقة ، ما الحاقة ؟ وما أدراك ما الحـاقـة ؟) (القـارعـة ، ما القارعة ؟ وما أدراك ما القارعة ؟) وذلك لإحداث القوّة والأثر والغمـوض الـذي يستوفز الإحساس بترجيع اللفظ مرة ومرتين وأكثر ، فتزداد قوته ، ويزداد أثره ،

ويـزداد غمـوضـه . ومما يتصل بالسكت والاستفهام ما نقرأ في الكتب والصحف من عبارات يوهم ظاهرها مخالفة القواعد النحوية ، وذلك مثل :

الوصول إلى الحقيقة ، كيف يكون ؟
نظام الفَصْلَين ، متى طُبّق ؟

فمن المعلوم أن أدوات الاستفهام لها الصدارة ، فكان الظاهر أن يقال :

كيف يكون الوصول إلى الحقيقة ؟
متى طبّق نظام الفصلين ؟

والواقع أنه لا مخالفة في مثل هذه التعبيرات ؛ لأنها مكوّنة من جملتين ، جملة كبرى داخلها جملة صغرى ، هي جملة الاستفهام ، والصدارة متحققة ؛ لأن المقصود أن تتصدّر الأداة جملتها ؛ ولذا ينبغي للمتكلم أن يسكت سكتة خفيفة قبل الاستفهام ، هكذا :

الوصول إلى الحقيقة / كيف يكون ؟
نظام الفصلين / متى طبّق ؟

وقـد أشـرنـا إلى ذلـك كتـابة بوضع فاصلة / قبل جملة الاستفهام (الوصول إلى الحقيقة ، كيف يكـون ؟ نظـام الفصلين ، متى طبّق ؟) وبـذلك يصبح الاستفهام في صدر الجملة الثانية . وهذا من باب قوله تعالى :

«يسألونك عن الساعة ، أيّان مرساها» (النازعات : ٤٢)
«انظر ، كيف نصّرف الآيات» (الأنعام : ٦٥)
«قال : هل علمتم ما فعلتم بيوسف وأخيه . .» (يوسف : ٨٩)
«فانظر ، ماذا يرجعون» (النمل : ٢٨)

فالأمثلة السـابقـة تشـترك مع هذه الآيـات في أن أداة الاستفهـام وقعت في صدر الجملة الثانية ، وهذه الجملة في محل رفع أو نصب أو جرّ بالنسبة لما قبلها[٧] .

أمّا لماذا عدل الكاتب أو القاريء عن الجملة الصغرى (كيف يكون الوصول إلى الحقيقة ؟ متى طبّق نظـام الفصلين ؟) إلى الجملة الكـبرى (الـوصـول إلى الحقيقـة ، كيف يكون ؟ نظام الفصلين ، متى طبّق ؟) فلغرض بلاغي ، هو بيان أهميّة المسند إليه وجذب الانتباه إليه ، ولذلك قدّمه وكرّره ؛ مرة بالإظهار ، وأخرى بالإضمار .

٣ ـ الدلالة على متعلّق الفعل من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول ، في نحو :

« في حديث سبق ، أشرنا إلى . . . »
« من خلال المناقشات التي دارت ، تبين . . . »
« انطلاقا من هذه النقطة ، تتفرع المناقشة إلى . . . »
« رغبة في النهوض بالمستوى ، حرص المجتمعون على . . . »

وتبدو مثل هذه التراكيب كما لو كانت على غير المشهور في العربية ، وذلك لأنها مكوّنة من عنصرين ، أحدهما بمثابة المقدمة أو التمهيد للثاني ، ولكن دون فصل تام بينهما ، بدليل النغمة الصاعدة التي ينتهي بها الجزء الأول ، وهذه النغمة دليل اتصال الكلام . غير أن المتكلم يحدث سكتة خفيفة جدًا بين الجزأين ليدلّ على تعلّق الظرف أو الجار والمجرور أو المفعول بالفعل بعده ، هكذا :

في حديث سبق / أشرنا إلى . . .
من خلال المناقشات التي دارت / تبيّن . . .
انطلاقا من هذه النقطة / تتفرّع المناقشة إلى . . .
رغبة في النهوض بالمستوى / حرص المجتمعون على . . .

وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة بين الجزأين .

٤ ـ تحديد الجواب من الشرط في مثل : من يجتهد ينجح ، فمن المعلوم أن أسلوب الشرط يتكون من ثلاثة أركان : الأداة ، وجملة الشرط ، وجملة الجواب «وتلتزم اللغة في هذا الأسلوب ترتيبا صارما ، حيث لا يقبل تقديم أو تأخير في أركانه . ونكاد نحس في هذا الأسلوب أن أداة الشرط موصولة بجملة الشرط دون سكتة بينهما . وكأن الأسلوب في تنغيمه قسمان : الأداة والشرط معا ، ثم الجواب ، لأننا حين ننطق جملة : (من يذاكر يحقق له الله النجاح) فإن هذه الجملة وإن قسمت وظيفيا إلى ثلاثة أركان ، فإنها نطقيا ركنان : الأول : من يذاكر ، ويتلو هذا الركن سكتة واضحة ليبدأ الجواب بعدها ذا وضوح نغميّ يحدّد المراد من الكلام ؛ لأنه تمام الفائدة في أسلوب الشرط» (كشك : ٦٨) .

والسكتة في أسلوب الشرط تختلف عنها في جملة الاستفهام مثل : من يذاكر ؟ لأن الأخيرة تقع في النهاية .

وتقوم الفاء مقام السكتة إذا كان جواب الشرط مقترنا بالفاء ، نحو : من يجتهد فالنجاح حليفه . «من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها» (فصلت : ٤٦) ؛ لأن الربط بالفاء يُحدث إسراعا عند النطق بالجواب . ويمكننا أن نلحظ ذلك عند نطق كلّ من الجملتين :

من يجتهد / ينجح
من يجتهد فالنجاح حليفه

فعلى حين يطلب الإبطاء بالجواب في الجملة الأولى فإن الإسراع سمة الجواب في الجملة الثانية .

ويستوى في هذا : الشرط وما يشبه الشرط ، العامل وغير العامل ، ومن أمثلة غير العامل قوله تعالى : «يكاد البرق يخطف أبصارهم كلّما أضاء لهم ، مشَوا فيه ، وإذا أظلم عليهم ، قاموا» (البقرة : ٢٠) .

« أوكلما عاهدوا عهدا ، نبذه فريق منهم» (البقرة : ١٠٠)

« ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم ، نبذ فريق من الذين أوتوا الكتابَ كتاب الله وراء ظهورهم» (البقرة : ١٠١)

فالسكت في كل هذه النصوص دليل الجواب ، ودليل اتصال الجملتين ، لأن المعنى لَمّا يتمّ بعد . فإن اقترن الجواب بأداة قامت مقام السكت ، وكان الإسراع في النطق ميسم هذا الجواب ، كقوله تعالى :

«ولما ضُرب ابن مريم مثَلا إذا قومك منه يصدّون» (الزخرف : ٥٧) .
«ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون» (الزخرف : ٦٠) .
وكقول الشاعر :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
(الأشموني ١ : ٢١٥)

فإن ورود الجواب في هذه النصوص مقرونا بالأداة لا تتحقق فيه الفسحة النطقية التي كانت موجودة في حالة عدم اقترانه بالأداة .

٥ ـ تحديد الجواب بعد الطلب في مثل : آتني ، آتك ؛ فقد عقد سيبويه في الكتاب (٣ : ٩٣) بابا ، سماه «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو تمنّ أو عرض» ومثل للأمر بالمثال : ائتني آتك ، وللنهى بالمثال : لا تفعل يكن خيرا لك وللاستفهام بالمثالين : ألا تأتيني أحدّثْك ؟ وأين تكون أزرْك ؟ وللتمني بالمثالين : ألَا ماءَ أشربْه ، وليته عندنا يحدّثْنا ، وللعرض بالمثال : ألا تنزل تصبْ خيرا .

ويرى سيبويه أن الذي أحدث الجزم في الجواب هو هذه الجمل السابقة عليه ، ويقيس هذه الحالة على حالة أخرى ، هي حالة الجملة الشرطيّة . يقول سيبويه (٣ : ٩٣ ، ٩٤) : «وإنما انجزم هذا كما انجزم جواب إن تأتني ، بإن تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آتك» . «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال : ائتني آتك ، فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آتك . وإذا

قال : أين بيتك أزرْك ، فكأنه قال : إن أعلمْ مكان بيتك أزرْك ؛ لأن قوله : أين بيتك ، يريد به : أعلمني . وإذا قال : ليته عندنا يحدّثنا ، فإن معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يحدّثنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ، ما أراد في الأمر . وإذا قال : لو نزلت ، فكأنه قال : انزلْ» (سيبويه ٣ : ٩٤) .

ويلاحظ أن الخليل يُرجع الجزم إلى ما ضمّن في هذه الأوائل من معنى (إن) أي معنى الشرط . والذي عليه أكثر النحاة أن الجزم هنا ليس لأن الجواب للطلب وإنما لشرط مقدّر «لأنك إذا قلت : ائتني أكرمك ، فإنما المعنى : ائتني ، فإن تأتني أكرمك ؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان» (المبرد ٢ : ٨٢) . وهذا ما صرّح به ابن السرّاج وهو يتحدث عن أحوال «حرف الجزاء» ، حيث يقول (٢ : ١٦٨) : «وأما الثالث : الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه ، وفيما بقي من الكلام دليل عليه ، وذلك إذا كان الفعل جوابا للأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض تقول : ائتني آتك ، فالتأويل : ائتني فإنك إن تأتني آتك» .

وعلى هذا يمكن القول بأن هذه التراكيب ذات بنيتين : بنية سطحيّة ظاهرة (ائتني آتك) وبنية عميقة خفيّة (ائتني فإنك إن تأتني آتك) كما يدلّ عليه كلام ابن السّراج ، وكما يفهم من قول السيرافي : «جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله . والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها ويَعِدُ بها الآمر والناهي ، وليست بضمانات مطلقة ، ولا عِدات واجبة على كل حال ، وإنما هي معلقة بمعنى : إن كان ووُجد وجب الضمان والعِدَة ، وإن لم يوجد لم يجب ، ألا ترى أنه إذا قال : ائتني آتك ، لم يلزم الأمر أن يأتي المأمورَ إلا بعد أن يأتيه المأمورُ . . . ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى ، والذي يكشفه الشرط ، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء» (السيرافي ٣ : ٢٤٨) ، (سيبويه ٣ : ٩٤ هامش : ١) .

ويرى الجرجاني أنه لا بّد من التفسير على الإضمار ؛ لأن حمل الكلام على ظاهرة مفض إلى الإحالة ، يقول الجرجاني (٢ ـ ١٠٦٨ ، ١٠٦٩) : «ولو حملت الكلام على ظاهرة أحلت ؛ لأجل أن الأمر بالإتيان لا يكون موجبا الإكرام ، وإنما يوجب ذلك الإتيان ، ولو كان جزم (أكرمك) بنفس (ائتني) على ما يظنه من لا خبرة له بهذا العلم ، لوجب أن يقال : إن المعنى في قولك : ائتني أكرمك : إن آمرْك بالإتيان أكرمْك» .

ويهمّنا من هذه الأقوال أمران ، لهما علاقة وثيقة بموضوع السكت الذي معنا :ـ

الأمر الأول : ما جاء في قول سيبويه : «وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني ، بإن تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء» فقوله : «إذا أرادوا الجزاء» يفهم منه أن جواب الطلب يجوز فيه الجزم ويجوز الرفع ؛ أما الجزم فعلى قصد الجزاء ، وبيان أن الفعل مسبب عما قبله ، وأما الرفع فعلى الاستئناف ، وفي هذه الحالة يكون الجواب غير مرتبط بالجملة الأولى الطلبية ، يقول سيبويه (٣ : ٩٥ ، ٩٦) : «وتقول : ائتني آتك ، فتجزم على ما وصفنا ، وإن شئت

رفعت ، على ألا تجعله معلقا بالأول ، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه ، كأنه يقول : ائتني ، أنا آتيك» .

وقد استشهد سيبويه على حالة الرفع هذه بثلاثة أبيات :

١ ـ قول الأخطل :

وقـال رائـدهـم **ارسـوا نزاولهـا** فكـل حتـف امـريء يمـضـي لمقـدار
(سيبويه ٣ : ٩٦)

فالمعنى على الاستئناف ؛ أي : ارسوا ، نحن نزاولها .

٢ ـ قول عمرو بن الإطنابة :

يا مال والحـق عنـده **فَقِـفُـوا** **تُؤْتَـوْن** فيـه الـوفـاء معـترفـا
(سيبويه ٣ : ٩٦)

فكأنه قال : قفوا ، إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفا .

٣ ـ قول معروف الدبيري :
كونـوا كمن واسى أخـاه بنفسـه **نعـيشُ** جميـعـا أو **نمـوتُ** كلانـا

أي : كونوا هكذا ، إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا ، إن كان هذا أمرنا .
ولكي يفهم السامع معنى الاستئناف في هذه النصوص لا بّد من وجود سكتة خفيفة قبل النطق بالجملة الاستئنافية ، هكذا :

ارسوا / نزاولها
قفوا / تؤتون
كونوا . . / نعيش

وتكون الجملة الاستئنافية لا محل لها من الإعراب .

ولا شك أن السكت بوصفه فاصلا صوتيا ذا دلالة نحوّية ، سيكون الكلام معه منغّما تنغيما خاصا ، يؤدي المعنى المطلوب .

وفي القرآن الكريم أفعال مرفوعة بعد طلب ، يوهم ظاهرها الجواب ، وليست كذلك ، مثل قوله تعالى :

« ولا تَمْنُنْ تستكثرُ » (سورة المدثر : ٦)
« فهب لي من لدنك وليّا يرثُني . . » (سورة مريم : ٥ ، ٦)
« فاضرب لهم طريقا في البحر يبَسا لا تخافُ دركا ولا تخشى» (سورة طه : ٧٧)
« خذ من أموالهم صدقة تطهّرُهم . . » (سورة التوبة : ١٠٣)

فجملة «تستكثر» في موضع النصب على الحال من فاعل «تمنن» . . وجملة «يرثني» في موضع النصب ، على أنها نعت لـ «وليّا» . وجملة «لا تخاف» في موضع النصب على الحال من فاعل «اضرب» ، ويجوز أن تكون استئنافية ؛ فلا محل لها من الإعراب . وجملة «تطهرهم» في موضع النصب ، على أنها نعت لـ «صدقة» ، فالارتباط بين هذه الجمل وما قبلها ليس ارتباط المسبّب ، أو ليس ارتباط الجواب بالطلب ، وإلا لفسد المعنى . ومن هنا كان رفع هذه الأفعال وعدم جزمها ، كما أنها لا تحتاج إلى فاصل صوتي بينها وبين ما قبلها ؛ لأنها منه حال أو نعت .

الأمر الثاني : قول السيرافي : «جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله . . » وهو ما فهم من كلام المبرد وما صرح به ابن السّراج وأكّده الجرجاني ـ كما تقدم . فهذا يعني أن هناك حذفا في هذه التراكيب ؛ مما يقتضي أن يعمد المتحدث بمثل هذه التراكيب إلى شيء من التوقّف ، بإحداث سكتة لطيفة بعد نطق الجملة الطلبية ؛ لأن ذلك من شأنه أن يجعل ما بعد الطلب من قبيل الكلام الجيد ، وينبّه السامع إلى أن في الكلام حذفاً أو تقديراً أو إضماراً ؛ ولذا ينبغي وضع فاصلة بين الجملتين عند الكتابة .

٦ ـ التمييز بين « إن » المكسورة و «أن» المفتوحة ؛ لأننا نتصوّر بطئا في النطق عند كسر همزة «إن» ووجود سكتة خفيفة قبلها ، في حين ندرك وصلا نطقيا بين «أن» المفتوحة وما قبلها . ويتضح ذلك من ملاحظة التنغيم في كلّ من الجملتين :

علمت أنك مسافر
علمت إنك لمسافر

فالتركيز على « إنّ » في الجملة الثانية يأتي بنغمة تختلف عن النغمة في الجملة الأولى ؛ فسمة الأولى الإسراع والاتصال ، وسمة الثانية الإبطاء وإحداث سكتة خفيفة قبل النطق بجملة «إنك لمسافر» بعدها تصعد النغمة وتشتد .

ويبدو عنصر «السكت» واضحا ، بوصفه عاملا من عوامل التمييز بين «إن» المكسورة و «أن» المفتوحة في كثير من المواضع التي يجب فيها كسر الهمزة ، ومن ذلك :

أ ـ وقوعها في الابتداء حكما ؛ كأن تقع تالية لـ «ألاَ» الاستفتاحية أولـ «حتى» الابتدائية ، أولـ «كلا» أو تقع في بدء كلام مستأنف . وذلك نحو :

« ألاَ ، إن أولياء الله لا خوف عليهم . . » (يونس : ٦٢)

مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه .

« كلاّ ، إن الإنسان ليطغى» (العلق : ٦)

« ولا يحزنك قولهم ، إن العزّة لله جميعا» (يونس : ٦٥)

الزم زيدا ، إنه فاضل (خالد الأزهري ١ : ٢١٥ ـ ٢١٦) .

« فإنّ » في المثالين الأخيرين في بدء كلام مستأنف ، وكذا الواقعة بعد «كلاّ» أما الواقعة بعد «حتّى» و «ألا» «فلأن» «حتى» ابتدائية و «ألاّ» لاستفتاح الجملة ؛ لذا وجب كسرها . ويلاحظ إحداث سكتة خفيفة قبل النطق بـ «إنّ» في هذه الأمثلة ، كعلامة من علامات الإفهام النحوي .

ب ـ وقوعها محكيّة بعد القول ، نحو : «قال إني عبد الله» (مريم : ٣٠) لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أوما يؤدي معناها ، فإن وقعت بعد القول غير محكيّة فتحت ، نحو : أتقول أن زيدا عاقل ، ونحو : أخصّك بالقول أنك فاضل ، فإنها في المثال الأول مفعول للقول بمعنى الظن ، وفي المثال الثاني للتعليل ، أي : لأنك فاضل (خالد الأزهري ١ : ٢١٥) . ويلاحظ الإسراع في النطق في حال الفتح والإبطاء في حال الكسر .

ويتضح ذلك أكثر في المواضع التي جوّز النحاة فيها الأمرين ، الفتح والكسر ، كقول الشاعر :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم
(الأشموني ١ : ٢٧٦)

« فإذا » في البيت فجائية ، وقد وقعت « إنّ » بعدها ، فجاز فيها الكسر والفتح ، الفتح على معنى «فإذا العبودية حاصلة» ، والكسر على معنى «فإذا هو عبد القفا . . »

كذا إذا وقعت جوابا لقسم ذكر فعله ولم تذكر اللام في الجواب ، كما في قول الشاعر :

أو تحلفي بربك العليّ أني أبو ذيّالك الصبّي
(الأشموني ١ : ٢٧٦)

فيجوز فتح « إنّ » وكسرها في هذه الحالة ، أما الفتح فعلى تقدير خافض يصل الكلام ، أي : تحلفي على أني . . ، وأما الكسر فعلى أن جواب القسم جملة «إني أبو

ذيّالك الصبي» . ويلاحظ اختلاف نغمة الفتح عن نغمة الكسر ؛ فالثانية تحتاج إلى سكتة خفيفة قبلها .

ولنتصوّر نطق كلّ من الجملتين :

حلفت إنّ زيدا قائم

حلفت أنّ زيدا قائم

لنرى الفارق بين الكسر والفتح واضحا ، ولعلّ ذلك مردّه عنصر التوكيد في الأول وعدمه في الثاني .

فإذا دخلت اللام في الجواب تعيّن كسر الهمزة ، نحو :

« ويحلفون بالله إنهم لمنكم » (التوبة : ٥٦)

« أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم » (المائدة : ٥٣)

جـ ـ وقوعها تالية لموصول حرفي أو أسمى ، نحو قوله تعالى : «وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة» (القصص : ٧٦) فنكاد نحسّ في هذا الأسلوب أن «ما» لا بّد أن يتلوها سكتة خفيفة جدّا تبدأ بعدها جملة الصلة . فلو كانت «إن» غير تالية للموصول ، بأن وقعت في حشو الصلة ولو تقديرا ـ وجب فتحها ووصل الكلام معها ، نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل ، ونحو قولهم : لا أفعله ما أن في السماء نجما ؛ إذ التقدير : لا أفعله ما ثبت أن في السماء نجما .

د ـ ومن مواضع كسر همزة «إنّ» التي يظهر فيها السكت ، وقوعها بعد فعل قلبي علّق عنها باللام ، نحو قوله تعالى :

« والله يعلم إنك لرسوله » (المنافقون : ١)

ونحو قول الشاعر :

ألم تر إني وابنَ أسودَ ليلةً لنسرِي إلى ناريْن يعلو سناهما

(الأشموني ١ : ٢٧٥)

هـ ـ أو أن تقع خبرا عن اسم ذات ، نحو : زيد إنه فاضل ؛ لأن المصدر المؤول لا يخبر به عن أسماء الذوات إلّا بتأويل . ومنه قوله سبحانه : «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس الذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة» (الحج : ١٧) فجملة «إن» ومعموليها خبر «إنّ الذين آمنوا . . . » وواضح أن هناك فترة زمنية وفاصلا صوتيا يحسّه المتكلم قبل النطق بجملة الخبر .

وقد تقوم الواو أو الفاء مقام السكت ، كما إذا وقعت «إنّ» حالا مقرونة بالواو ، نحو :

«كما أخرجك ربّك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون» (الأنفال : ٥)

أو وقعت تالية لفاء الجزاء ، نحو :

« من عمل منكم سوءا بجهالة ، ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم» (الأنعام : ٥٤)

وقرىء بالكسر «فإنه غفور رحيم» وذلك لأن هذا من المواضع التي يجوز فيها فتح «إن» وكسرها ، فالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أي : فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أي : فالغفران جزاؤه . والكسر ـ وهو أحسن في القياس كما يقول الأشموني (١ : ٢٧٧) ـ على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أي : فهو غفور رحيم . وعلى الكسر تقوم الفاء بوصفها فاصلا كتابيا مقام السكت بوصفه فاصلا صوتيا تنغيميا .

«ومثل فاء الجزاء ما يشبهها ، كما في قوله : «واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خُمسه» (سورة الأنفال : ٤١) (الصبان ١ : ٢٧٧) فقد قرىء بالفتح ، وبالكسر «فإنّ» . وفي حالة الكسر تقوم الفاء مقام السكت .

٧ ـ النعت المقطوع : ذكر النحاة أن النعت إذا قطع عن المنعوت خرج عن كونه نعتا اصطلاحيا . «وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل ؛ فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحّم وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت ، وقدّرت «هو» والفعل إن نصبت النعت ، وقدّرت في المدح : أمدح ، وفي الذم : أذم ، وفي الترحم : ارحم . . . كقولهم في المدح : الحمد لله الحميدُ ، بالرفع بإضمار «هو» فهو : مبتدأ ، والحميد : خبره . وقوله تعالى في الذم : «وامرأته حمّالة الحطب» [سورة المسد : ٤] بالنصب لحمّالة بإضمار «أذمّ» ، و«امرأته» مرفوع بالعطف على فاعل «يصلى» المستتر فيه . .» (خالد الأزهري ٢ : ١١٧) .

فلا يمكن فهم القطع إلّا بالسكت على هذه الجمل ، هكذا :
الحمد لله / الحميدُ
وامرأته / حمّالةَ الحطب

وتحلّ الفاصلة في الكلام المكتوب محل السكت في الكلام المنطوق (الحمد لله ، الحميد ، وامرأته ، حمالة الحطب) لأن النعت المقطوع مع المقدّر يصبح جملة مستقلة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب . ومعنى هذا أن وجود الفاصل الصوتي بين النعت والمنعوت أخرج النعت وقطعه عن منعوته ، وأصبح يكوّن جزءا من جملة أخرى .

٨ ـ النعت بالجملة الطلبية ؛ فقد اشترط النحاة في جملة النعت أن تكون خبريّة ؛ فإن جاء عن لسان العرب ما ظاهره الطلب يؤول على إضمار القول ، كقول العجاج . . «يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ، ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشيّة يشبه لون الذئب :

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق ، هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن جملة الاستفهام ، وهي «هل رأيت الذئب» نعت لمذق ، فوجب تأويلها على أن

الصفة قول محذوف ، وجملة الاستفهام معمول الصفة ، أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته : هل رأيت الذئب قط» (خالد الأزهري ٢ : ١١٢) .

ويبدو أن الشيخ خالد الأزهري لم يعجبه هذا التأويل ، فأخذ يفسّر المسألة تفسيرا آخر ، فقال : «وقال ابن عمرون : الأصل : بمذق لون الذئب ، هل رأيت الذئب ؟ يقولون : مررت برجل مثل كذا ، هل رأيت كذا ؟ وفي الحديث : «كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان» ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : «فإنها مثل شوك السعدان» ؟ ثم حذف مثل لون الذئب ، وبقي هل رأيت الذئب ؟ فتأوّلوه بمقول عند رؤيته» (خالد الأزهري ٢ : ١١٢) . وعلق يسّ في الحاشية ، فقال : «وما أدرى ما الذي دلّ النحاة على أن هذا وصف ، ويمكن أن يكون مستأنفا ، وكأن قائلا قال : ما صفته ؟ فقال : هل رأيت الذئب قط ؟ أي هو مثله» (خالد الأزهري ٢ : ١١٢ ـ ١١٣) . وكأن يسّ يرى أن الاستفهام ليس على حقيقته ، وأن الجملة مستأنفة . والذي يدلّنا على ذلك إحداث سكتة خفيفة (فاصل صوتي) بعد كلمة «مذق» ، وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة في البيت ، تقوم مقام السكت .

٩ ـ فاء العطف في حالة الاختصاص ، وهي أن تعطف ما ليس صالحا لجعله صلة لخلوه من العائد ، وهو الضمير ، على الذي يصلح أن يكون صلة ، لوجود الضمير فيه ، وذلك نحو قولهم : الذي يطير فيغضب زيد الذباب . فجملة «يغضب زيد» معطوفة على جملة الصلة «يطير» ، «وكان القياس ألّا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الموصول ؛ لأنها رفعت الظاهر ، وهو «زيد» لكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة . .» (خالد الأزهري ٢ : ١٣٩) .

والناطق لهذا المثال يدرك إدراكا واضحا أنه يؤدّيّ صوتيا هكذا :

الذي يطير / فيغضب زيد / الذباب

بإحداث سكتة خفيفة بعد كلّ من «يطير» و «زيد» ليتضح المعنى النحوي .

وليس هذا مقصورا على الصلة ، بل يمتدّ إلى النعت والخبر والحال لأن الأصل في ذلك الاكتفاء بضمير واحد فيها تضمّن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال (الأشموني ٣ : ٩٦) سواء أكان الضمير في الجملة الأولى (المعطوف عليها) أم في الجملة الثانية (المعطوفة) فالأولى كقوله تعالى :

«ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرضُ مخضّرة» (الحج : ٦٣)

« فجملة « تصبح الأرض » . . معطوفة على جملة «أنزل» الواقعة خبر «أن» ، وكان القياس ألا يصح

العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم «أن» إذ المعطوفة على الخبر خبر ، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك» (خالد الأزهري ٢ : ١٣٩) والثانية كقول الشاعر (وهو ذو الرمة غيلان) :

وإنسان عيني يحسر الماءُ تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

فإنسان عيني : مبتدأ ومضاف إليه ، ويحسر الماء : خبر المبتدأ ، وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر ، وهو «الماء» ولكن سوّغ ذلك عطف «فيبدو» عليه ، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ .
ومثال الفاء مع الصفة :

مررت برجل يبكي فيضحك عمرو .
مررت برجل يبكي عمرو فيضحك .

ومثالها مع الحال :

عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب
عهدت زيدا يطير الذباب فيغضب (خالد الأزهري ٢ : ١٣٩ ـ ١٤٠)

ولكي يتضح المعنى النحوي يحسّ المتكلم بوجود فاصل زمني بعد جملة الصفة أو جملة الحال هكذا :

مررت برجل يبكي / فيضحك عمرو .
مررت برجل يبكي عمرو / فيضحك .
عهدت زيدا يغضب / فيطير الذباب .
عهدت زيدا يطير الذباب / فيغضب .

١٠ ـ توكيد الحرف الجوابي . ذكر النحويون أن الحرف إذا كان جوابيا فإنه يؤكد بتكراره ، فيقال ـ مثلا ـ في توكيد الحرف «نعم» : نعم نعم . أما إذا كان غير جوابي فإنه يؤكد بأن يعاد معه ما اتّصل به ، فيقال ـ مثلا ـ في توكيد الحرف «في» في قولهم : في الدار رجل : في الدار في الدار رجل . ويرجع ذلك إلى أن الحرف غير الجوابي ليس له استقلال في ذاته من حيث المعنى ؛ فلا يمكن تصوّر حرف الجر دون المجرور ، ولا العطف دون المعطوف . بخلاف الحرف الجوابي فله استقلاله التام ، ولذا يكتفى به أحيانا ، فيقال : بلى .
جوابا لمن سأل : ألم يكن الشاهد صادقا ؟
ومن شواهد توكيد الحرف الجوابي :

لا لا أبوح بحبّ بثنة إنها أخذت عليّ مواثقا وعهودا
(الأشموني ٣ : ٨٤)

فقد قال النحاة : إن حرف الجواب «لا» قد أكد بتكراره . ويبدو أنه لا توكيد في هذا البيت ، وذلك لأن «لا» الأولى : حرف جواب ، والثانية : حرف نفي . «ولو كانت الثانية جوابية لما وافقت معنى البيت ، ولكان المراد يخالف مطلب الشاعر ، فالشاعر يجيب عن سؤال وارد ، أساسه ، هل تبوح بحب بثنة ؟ فكان جوابه : لا . ثم سكت ، وبدأ في إعطاء تقرير جديد مؤداه : لا أبوح بحبّ بثنة ، إنها أخذت عليّ مواثقا وعهودا . السكت هنا . . أساس في هذا الفهم ، فلو كانت «لا» مؤكدة لكان للسكتة أن يكون موقعها بعد الأداتين : لا لا . فإذا بدأ شاعرنا بكلامه مجيبا لَكان الباقي بعد التكرار : أبوح بحب بثنة ، وهو عكس ما يريد الشاعر تماما ؛ كل ذلك لأن التوكيد يوحي باتصال لفظي المؤكد والمؤكد ، وهذا أمر ينتفي مع تصوّر البيت . فالشاعر قال «لا» جوابا للسؤال ، ثم أعقب جوابه بسكتة ، وبدأ كلاما مستأنفا ، يتصدّره النفي قائلا فيه : لا أبوح بحب بثنة إلخ» (كشك ٨٠) .

ويتضح لنا الفرق جليّا لو قارنّا بين بيت جميل السابق وهذا البيت :

إن إن الكريم يحلم ما لم يرَيْن من أجاره قد أضيما
(الأشموني ٣ : ٨٢)

فهذا البيت شاذ عند النحاة ؛ لأن الأصل أن يقول : إن الكريم إن الكريم . ولكن حذف «الكريم» من «إن» الأولى فاتّصل الحرفان نطقا ، دون فاصل زمني بينهما (سكتة) .

فإذا افترضنا الحرف الأول جوابيا بمعنى «نعم»[٨] والثاني حرف توكيد ، ففي هذه الحالة يجب السكت على الحرف الأول ، ويكون البيت لا شذوذ فيه ، والمعنى : نعم . إن الكريم يحلم . . إلخ .

أمّا قول الشاعر :

لا ينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما

فلعلّ السكتة الحاصلة عند عروض البيت جعلت تكرار الحرف غير الجوابي سائغا لوجود ذلك الفاصل الصوتي . وتقوم الأداة بوصفها فاصلا كتابيا مقام السكت بوصفه فاصلا نطقيا ، كما في قول بعضهم :

« ليت شعري هل ثم هل آتينهم »

فوجود «ثم» في البيت قام مقام الاستراحة والسكت ، وحقق التردّد الذي أراده الشاعر وهو يتحدّث عن المجيء .

ويعقب صاحب حاشية شرح التصريح على التوضيح (الشيخ يسّ) على توكيد الحرف قائلا : «الحرف إن كان جوابيا أو **مفصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف** فلا شرط ، نحو : لا لا أبوح بحب بثنة إنها ، ونحو : فما ما من حمام أحد معتصما ، ونحو : ليت ، وهل ينفع شيئا ليت ، ونحو : ليت شعري هل ثم هل آتينهم» (خالد الأزهري ٢ : ١٣٠) .

ويكفي هذا دليلا على أن الفواصل الصوتيّة والكتابيّة عامل من عوامل الإفهام النحوي ومسوّغ لحلّ كثير من مشكلاته ومسائله .

١١ ـ البدل ، ويظهر السكت فيه فاصلا صوتيا واضحا بين المبدل منه والبدل ؛ سواء أكان بدلا مطابقا أم بدل بعض أم بدل اشتمال أم بدلا مباينا .

ـ مثال النوع الأول قول الفرزدق :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان

« فكيف يلتقيان » بدل كل من «حاجة وأخرى» وهو بدل جملة من مفرد . «وإنما صح ذلك لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد ، أي : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما ، فتعذّر مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو بدل من هاتين . قال الدماميني : ويحتمل أن يكون «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين» (خالد الأزهري ٢ : ١٦٢ ـ ١٦٣) ولا يمكن تصوّر الاستئناف الذي قال به الدماميني إلا بوجود سكته خفيفة بين ما تصور كونه مبدلا منه وما تصوّر كونه بدلا ، فالسكت أساس لتصوّر المعنى النحوي وإظهار معنى الاستبعاد في «كيف» .

ـ ومثال النوع الثاني من البدل قوله تعالى :
« واتقوا الذي أمدّكم بما تعلمون ، أمّدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون» (الشعراء : ١٣٢ ـ ١٣٤) .
فجملة «أمدّكم» الثانية بدل بعض ، لأنها أخص من الأولى باعتبار متعلقيهما ، فتكون داخلة في الأولى ، لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام وغيرها . ولكي يظهر هذا المعنى لا بّد من سكتة بين الجملة الأولى والجملة الثانية .

ـ أما بدل الاشتمال فنحو قول الشاعر :

أقول له ارحل ، لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فـ « لا تقيمن عندنا » بدل اشتمال من «ارحل» لما بينهما من المناسبة اللزوميّة» (خالد الأزهري ٢ : ١٦٢) وهذا المعنى لا يظهر إلا بإحداث سكتة خفيفة بين المبدل منه والبدل ، هكذا :

ارحل / لا تقيمن عندنا

وقد أشرنا إلى ذلك بوضع فاصلة بينهما في البيت .

ـ وأكثر ما يظهر السكت فاصلا صوتيا في النوع الرابع والأخير من أنواع البدل ، وهو البدل المباين ، كقول النحاة : خذ نبلا ، مدى . وذلك لأن العلاقة بين المبدل منه والبدل هنا علاقة افتراق وانفصال ، ولا يمكن تصوّر هذا التباين إلّا باحداث سكتة بينهما ؛ لأن قائل هذه العبارة أراد أن يقول : «خذ مدى» لكنه بدأ كلامه بقوله : «خذ نبلا» على سبيل السهو أو النسيان أو الخطأ أو حتى على سبيل الإضراب ، ومن أجل ذلك أسرع بتصحيح جملته بإضافة المقصود إليها ، وهو كلمة «مدى» فهناك فترة زمنيّة بين المبدل منه والبدل نتيجة لتصحيح الجملة .

١٢ ـ وهناك تراكيب خاصة متفرقة في أبواب النحو المختلفة ، يمثل السكت فيها عنصرا مهما في الإفهام النحوي ؛ فمثلا في أسلوب الاختصاص يجد المتحدث نفسه ملزما بالسكوت كي يبرز الخبر ، هكذا :

نحن العربَ / نكرم الضيف
نحن معاشرَ الأنبياء / لا نورث

فهذا الأسلوب تقوم السكتة فيه بدور واضح في تحديد أركانه ، حيث لا يمكن فهم الوظائف النحويّة إلّا بالاعتماد عليها . وإلّا لتوهمنا في كلمتي «العرب» و«معاشر» الإخبار ؛ لا مكان تسليط العامل عليهما ، فيقال : نحن العربُ ، نحن معاشرُ الأنبياء[٩] .

السكت في القرآن الكريم

(حالات السكت ـ السكت وتنويع الجمل ـ السكت وتوجيه الإعراب)

والحديث عن السكت وأثره في الإفهام النحوي يجرّنا إلى الحديث عن السكت في القرآن الكريم ؛ لأنه الأصل . وقد تقدم ذكر الفرق بينه وبين الوقف ؛ فالسكت فيه قطع الصوت كالوقف ، والفرق بينهما : أن السكت يكون من غير تنفّس ، وزمنه أقل من زمن الوقف ، والمعنى معه لم يتم ، والإعراب لا يزال قائما ، والهدف منه التنبيه على معنى وظيفي معيّن ؛ صوتي أو صرفي أو نحوي أو دلالي . .

وقـد اختلفت ألفـاظهم في التأديـة عن زمن السكت ، فقيـل : وقفـة تُؤْذن بإسـرار البسملة ، وقيل : سكتة يسيرة ، وقيل غير ذلك . (الدمياطي : ١٢٠) .

١ ـ ويـذكـر علم التجـويـد أربـع حالات للسكت يوجب على القارىء أن يحبس عندها صوته ، ولا يتنفّس لمدة تصل إلى حركتين أو ثلاث :ـ

الحالة الأولى في سورة الكهف (آية ١ ، ٢) :
«الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له **عوجا** ، **قيّما**»

الحالة الثانية في سورة يسّ (آية ٥٢) :
«قالوا يا ويلنا مَن بعثنا مِن **مرقدنا** ، **هذا** ما وعد الرحمن وصدق المرسلون»

الحالة الثالثة في سورة القيامة (آية ٢٦ ، ٢٧) :
«كلّا إذا بلغت التراقي . وقيل مَن ، **راق**»

الحالة الرابعة في سورة المطفّفين (آية ١٤) :
«كلّا . **بل** ، **ران** على قلوبهم ما كانوا يكسبون»

وهـذه الحـالات الأربـع ليست على درجـة واحـدة في بيـان الدلالة اللغوية ، وتوضيح السكت لمعانيها الوظيفيّة ، فقد يتوهّم من وصل «**قيّما**» في الآية الأولى أنه صفة لـ «**عوجا**» وليس كذلك ، **بل** هو حال . ويتوهم من وصل «هذا» في الآية الثانية أنه صفة لـ «مرقدنا» وليس كذلك ، **بل** هو كلام مبتدأ ليس تماما لما قبله ، لأنه ـ أي مرقدنا ـ مع ما قبله من كلام الموتى ، و«هذا» من كلام الملائكة . ويتوهم من وصـل «مَن **راق**» أنـه صيغـة مبـالغـة من المروق ، وهو الهروب . أو أن القرآن في هذه الآية يريد أن يصـوّر مشهـد الاحتضـار ، وكأنـه ماثـل حاضـر ، فيجعله يخرج من ثنـايا الألفاظ ويتلامح من خلال الصـورة ، ويـبر ز شاخصـا بصمت يشعـر الإنسـان بالغصّة ، **بل** يجدها في حلقة ، والغصّة عقبة أمام الصوت أو حائل أمام الروح . . ولكي يتحرك المشهد وينطق بأبعاده كلها كان لا بّد من لحظة صمت ؛ وقفة أو سكتة ، توحي بما يريد القرآن أن يخلفه في روع المتلقى من شعور ، يكاد ينتابه عند قراءة الآية ، ويحسّه في حلقه .

أمـا الآيـة الأخـيرة فقـد يتـوهم من وصـل «بل ران» أنهما كلمة واحدة ، أو تتجلى فيهما صعوبة النطق في الاتصال ، وسهولته في الانفصال ؟

ويدخل في الإفهام اللغوي في السكت القرآني : السكت على الحروف في فواتح السّور ، كألف لام ميم وأخواتها ، فتنطق مفصولة ، وذلك لبيان أن هذه الحروف ليست كالأدوات للأسماء والأفعال ،

بل هي مفصولة وإن اتصلت رسما ؛ لأن كل حرف منها كناية عن اسم الله تعالى ، فهو يجري مجرى كلام مستقل ، وقد وردت مفردة من غير عاطف ولا عامل ، كالأعداد .

ويتّفق النحاة والقرّاء في أن السكت لا يدلّ على تمام المعنى ، كما أن الإعراب معه لا ينكسر ، وإنما يظلّ قائما انتظارا لما سيأتي بعد ، وأن الهدف من السكت رفع اللبس اللغوي الحاصل من عدم السكت في هذه المواضع .

٢ ـ والمتتبع لما قاله المفسرون في القرآن الكريم يلحظ أن السكت يمثل عنصرا مهما في تنويع الجمل والتفريق بين أنماطها ؛ فالقارىء ـ مثلا ـ لقوله تعالى : «قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين . قالوا جزاؤه مَن وُجد في رحله فهو جزاؤه» (يوسف : ٧٤ ، ٧٥) يمكنه أن يقسّم الآية الثانية : «قالوا : جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه» هكذا :ـ

جملة أولى : جزاؤه / من وجد في رحله (والجملة إثبات)
مبتدأ + سكتة + خبر

جملة ثانية : فهو جزاؤه (والجملة إثبات)
مبتدأ + خبر

وقد تكون **الجملة الأولى** :
ـ جزاؤه ؟ + سكتة (والجملة استفهام)
والجملة الثانية :
من وجد في رحله فهو جزاؤه (والجملة إثبات)

ويسوّغ تنغيمّ الاستفهام في جملة (جزاؤه ؟) وقوعُها بعد قوله تعالى : «قالوا : فما جزاؤه إن كنتم كاذبين» ولا شك «أن تنغيم جملة «قالوا جزاؤه» بنغمة الاستفهام ، وجملة «من وجد في رحله فهو جزاؤه» بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان ، ويكشف عن مضمونها» (عمر : ١٣ ، وعبد اللطيف ١ : ١٢٣) .

وكثير من آي القرآن يقوم السكت ـ أو إمكان السكت ـ فيه بالتفريق بين نوعي الجملة (الطلبية والخبرية) ومن ذلك قوله تعالى :

« وما لنا ، لا نؤمن بالله » (سورة المائدة : ٨٤)
« وما لنا ، ألّا نتوكل على الله » (سورة إبراهيم : ١٢)
« مالي ، لا أرى الهدهد » (سورة النمل : ٢٠)

فكل من هذه الآي يتركب من جملتين : إحداهما طلبية ، والأخرى خبرية ، هكذا :

١ ـ **وما لنا**	**لا نؤمن بالله**
جملة استفهامية	جملة حالية

٢ ـ وما لنـا ألاّ نتوكل على الله
جملة استفهامية جملة حاليّة
٣ ـ مـا لـي لا أرى الهدهد
جملة استفهامية جملة حالية

ويكثر هذا التركيب في كتابات الرافعي وطه حسين ، وذلك مثل :

«ومالي ، لا أصطنع الشجاعة ، ولا أحمل نفسي على بعض ما تكره» (حسين : ٨٥) .
«ومالي ، لا آلم ، ولا أندم ، ولا أتجشّم من ذلك أهوالا» (حسين : ١٢١ ، ١٢٢) .
«مالك ، لا ترضى ، ولا تهدأ ، ولا تستقرّ» (الرافعي ٣ : ٢٨٦) .
«وما عليك ، ألاّ تكون قد تزوجت ابنة قيصر . .» (الرافعي ١ : ١٥١) .

وقد تتفق الجملتان في الطلب أو الخبر ، لكن القصد يختلف ، كما في قوله تعالى : «**يا ويلتنا ، مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها**» (سورة الكهف : ٤٩) فالجملتان طلبيتان لكن اختلف نوع الطلب ، واختلف الغرض ؛ فالأولى طلبية ندائية ، والثانية طلبية استفهامية ، والغرض مختلف ، فالأولى قصد بها التحسّر والندامة ، والثانية قصد بها الإنكار .

٣ ـ وللسكت أثـر في توجيـه الإعـراب ، واختـلاف وجهـات النظـر العلميـة ، كالتأويـل والتفسـير والافتراض ، فالقارىء ـ مثلا ـ لقوله تعالى :

« وجعلوا لله شركاءَ . الجنَّ » (سورة الأنعام : ١٠٠)

بالرفع ، لا بّد أن يسكت أو يحدث فاصلا صوتيا بعد كلمة «شركاء» ليفهم السامع أن كلمة «الجنّ» منفصلة عما قبلها ، وموقعها خبر لمبتدأ محذوف . وقد أشرنا إلى ذلك بوضع نقطة مكان السكتة .
كذلك من يقرأ قوله سبحانه :

«واذكـروا الله في أيـام معـدودات ، فمن تعجّـل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخّر فلا إثم عليـه . لِمَن اتّقى» (سـورة البقـرة : ٢٠٣) يتحتّم أن يترجم صوتيا المعنى النحوي لقوله تعالى : «لمن اتّقى» وذلك عن طريق إحداث سكتة خفيفة ، تدلّ على أن «لمن اتّقى» خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ذلك لمن اتّقى .

ومثل ذلك قوله تعالى :

« أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ، بلى . قادرين على أن نسوّي بنانه» (سورة القيامة : ٣ ، ٤) فـ «قادرين» حال عاملها محذوف دلّ عليه الكلام المذكور ، والتقدير : بلى . نجمعها قادرين» .

من هنا نرى أن الوقف والسكت ـ من حيث هما ظاهرتان صوتيتان في الكلام المنطوق ـ يمثلان عنصرين مهمين من عناصر الإفهام النحوي ، وأنهما يقومان مقام ترقيم الجمل (الفاصلة أو النقطة) في الكلام المكتوب . كما أنهما ـ من حيث انتماؤهما إلى علوم وقف القرآن ـ يمثلان الأساس الذي استقى منه العلماء كأبي جعفر النحاس وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وغيرهم . . فكرة النظم فيما بعد .

الهوامش

١ ـ ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة (د . محمد حماسة عبد اللّطيف ص ٣٤١ ـ ٣٤٢) . وقد سمعت كثيرا من أبناء الخليج والجزيرة العربية يقفون على كلمة (عضو) في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمّى والسّهر» ـ هكذا : (عضُوْ) بنقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها .

٢ ـ الأمثلة التي مثل بها الدمياطي هنا أجزاء من آيات كريمة ، فـ (يعلمه) من قوله تعالى : «وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه» (البقرة : ٢٧٠) . و«ليرضوه» من قوله تعالى : «ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه» (الأنعام : ١١٣) . و«لن تخلفه» من قوله تعالى : «قال فاذهب فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس ، وإن لك موعدا لن تخلفه» (طه : ٩٧) . و«اجتباه وهداه» من قوله تعالى : «إن إبراهيم كان أمّة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين ، شاكرا لأنعمه اجتباه وهداه إلى صراط مستقيم» (النحل : ١٢٠ ، ١٢١) . و«يتّقه» من قوله تعالى : «ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويّتقه فأولئك هم الفائزون» (النور : ٥٢) . وفي هذه الآية الأخيرة قراءات ثلاث : «ويَتقْهْ» بكسر القاف وسكون الهاء ، «ويّتِقهي» بكسر القاف وكسر الهاء مشبعة ، و«يّتقِهِ» بكسر القاف وكسر الهاء من غير إشباع (معجم القراءات القرآنية ٤ : ٢٦٥) . أما قراءة حفص المشهورة : «ويتّقْه» بإسكان القاف ، فقيل على التوهّم ، أي توهّم الحرف الأخير للفعل هو القاف ، فوقع الجزم عليه ، وقيل : إنه أسكن القاف تخفيفا (ابن خالويه : ٢٦٣) .

٣ ـ «ليكونا» من قوله تعالى في سورة يوسف (آية ٣٢) : «ولئن لم يفعل ما آمره ليسجننّ وليكونَنْ من الصاغرين»
و«لنسفعا» من قوله تعالى في سورة العلق (آية ١٥) : «كلّا لئن لم ينته لنسفعَنْ بالناصية»
و«إذا لأذقناك» من قوله تعالى في سورة الإسراء (آية ٧٥) : «إذن لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات . .» وقد اختلف في الوقف على (إذن) فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنوّن المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة «أن» وعن المبرد : أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين الحروف . والمذهب الثالث : التفصيل ؛ فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوّتها . قاله الفراء . (الأشموني : ٤ : ٢٠٦) .

٤ ـ بسياق هذه الآيات : «إن شجرة الزقوم ، طعام الأثيم ، كالمهل يغلي في البطون» (سورة الدخان : ٤٣ ـ ٤٥)
«ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدَيْن من عبادنا صالحيْن فخانتاهما فلم يُغنيا عنهما من الله شيئا ، وقيل ادخلا النار مع الداخلين» (سورة التحريم : ١٠)
وأيضا من هذا قوله تعالى : «وقالت امرأة فرعون قرّة عين لي ولك» (سورة القصص : ٩) وجميعها رسمت بالتاء

المبسوطة في القرآن الكريم (شجرت ، امرأت ، قرّت) وجاء الوقف عليها بالتاء بدل الهاء . وقد سمعت بعض القارئين يقف على (قرّت) بالتاء المبسوطة ، ثم يبتديء ، فيقول : «قرّة عين . . .»

٥ ـ الفاصلة في القرآن يراد بها أحد المعاني الآتية :ـ
- حرف الرويّ الذي تنتهي به الآية ، ويشبه أو لا يشبه قرينة سجع الكّهان ورويّ قافية الشعراء (جلّ كتاب الله عزّ وجلّ) .
- المقطع الذي تنتهى إليه الآية ، وتقترب بهذه الدلالة من القافية بالتحديد الذي وضعه الخليل واقترحه للمصطلح .
- الجزء الأخير الذي تذيّل به الآية ، ويكون أفضل نهاية مناسبة متمكنة لها (اليافي : ١٤٦) .

٦ ـ يلاحظ أن الأرقام (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) تمثل عدد الأوجه الإعرابية والحروف (أ ، ب ، جـ) تمثل تحليل العناصر المحتملة داخل هذه الأوجه . أما العلامة (. . .) فتمثل العنصر المحذوف في البناء الظاهري للجملة ، كما تمثل العلامة[ ] العنصر الذي تشغله جملة تقوم بوظيفة المفرد .

٧ ـ وذلك لأن جملة (كيف يكون ؟) في قولنا : (الوصول إلى الحقيقة ، كيف يكون ؟) في محل رفع خبر المبتدأ . ومثلها جملة (متى طبّق ؟) في قولنا : (نظام الفصلين ، متى طبّق ؟) . أما الآية الكريمة : «يسألونك عن الساعة ، أيان مرساها) فجملة الاستفهام في محل جر بدل مما قبلها . وبقيّة الآيات جملة الاستفهام فيها في محل نصب مفعول الفعل قبلها .

٨ ـ وردت «إنّ» بمعنى «نَعمْ» في بعض النصوص ، ومن ذلك قول الشاعر :
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنّه
وقول رجل لعبد الله بن الزبير : «لعن الله ناقة حملتني إليك» فقال : «إنّ وصاحبها» أي : نعم . ولعن صاحبها .

٩ ـ ينظر : دراسات في علم اللغة ص ٢٧ (د . كمال بشر) دار المعارف / القاهرة ١٩٦٩ . ومن وظائف الصوت اللغوي ص ١٠٦ (د . أحمد كشك) مطبعة المدينة ، دار السلام / القاهرة ١٩٨٣ .

المراجع العربية

القرآن الكريم

الأشموني ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٩٢٩ هـ) الأنباري ، أبو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧ هـ) .
مطبوع مع حاشية الصبان على شرح الأشموني ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، القاهرة : مطبعة الاستقامة ، ١٩٤٥ .
ـ **البيان في غريب إعراب القرآن** ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ١٩٦٩ .

أنيس ، إبراهيم
ـ **الأصوات اللغوية** ، ط ٣ ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ١٩٦١ .
ـ **من أسرار اللغة** ، ط ٤ ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٢ .
ـ **موسيقى الشعر** ، ط ٣ ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ .

براجشستراسر
التطور النحوي للغة العربية ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، الرياض : دار الرفاعي ، ١٩٨٢ .

بشر ، كمال محمد
ـ **دراسات في علم اللغة** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩ .
ـ **علم اللغة العام ، الأصوات** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ .

الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ)
ـ **دلائل الإعجاز** ، القاهرة : مطبعة المنار ، ١٣٣١ هـ .
ـ **المقتصد** ، تحقيق كاظم بحر مرجان ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٧٥ .

ابن الجزري ، الحافظ أبو الخير الشهير بابن الجزري
النشر في القراءات العشر ، تصحيح الشيخ علي الضباع ، مصر ، بدون تاريخ .

الجنابي ، أحمد نصيف
الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، القاهرة : دار التراث ، ١٩٧٧ .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)
ـ **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة : دار الكتب ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ .
ـ **سر صناعة الإعراب** ، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط ١ ، القاهرة : إدارة الثقافة العامة بوزارة المعارف العمومية ، ١٩٥٤ .
ـ **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦ هـ .

حسان ، تمام
اللغة العربية معناها ومبناها ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

حسين ، طه
أديب ، القاهرة : دار المعارف .

أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف بن حيان الثغري الأندلسي الغرناطي (٦٥٤ ـ ٧٤٥ هـ)
البحر المحيط ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ)
شرح التصريح على التوضيح ، (وبهامشه حاشية الشيخ يس) ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان (ت ٣٧٠ هـ) .
الحجة في القراءات السبع ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٧ .

الداني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد
المكتفى في الوقف والابتداء ، مخطوط مصور في معهد المخطوطات برقم ٩١ قراءات .

الدمياطي ، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي ، الشهير بالبناء (ت ١١١٧ هـ)
إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع ، القاهرة : ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي ، ١٣٥٩ هـ .

الرافعي ، مصطفى صادق
وحي القلم ، ٣ أجزاء ، القاهرة : دار المعارف .

الرضى ، محمد بن الحسن (ت ٦٨٨ هـ)
ـ **شرح شافية ابن الحاجب** ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد القاهرة : مطبعة حجازي ، بدون تاريخ .
ـ **شرح الكافية** ، استانبول : الشركة الصحافية العثمانية ، ١٣١٠ هـ .

الزجاج ، أبو إسحق إبراهيم (٢٤١ ـ ٣١١ أو ٣١٦)
إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج) ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٦٣ .

الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله — **البرهان في علوم القرآن** ، القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٥٩ .

الزمخشري ، جار الله محمد بن عمر (ت ٥٣٨) . — **ـ تفسير الكشاف** ، بيروت : دار الكتاب العربي ١٩٤٧ .

ـ المفصل في صنعة الإعراب ، ط ٢ ، بيروت : دار الجيل ، ١٣٢٣ هـ .

ابن السراج ، أبوبكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ) — **الأصول في النحو** ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بغداد : مطبعة الأعظمي ، ١٩٧٣ .

سيبويه ، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) — **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب .

السيرافي ، أبوسعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ) — **شرح السيرافي على كتاب سيبويه** ، نسخة مصورة ، مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٦١٨٢ .

السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١ هـ) — **ـ الإتقان في علوم القرآن** ، القاهرة : مكتبة محمود توفيق ، ١٩٣٥ .

ـ الأشباه والنظائر في النحو ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٠ هـ .

ـ كتاب الاقتراح ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٩ هـ .

ـ همع الهوامع . . تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥ .

الشمسان ، أبو أوس إبراهيم — **الجملة الشرطية عند النحاة العرب** ، القاهرة : مطابع الدجوي بعابدين ، ١٩٨١ .

الصبان ، الشيخ محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ) — **حاشية الصبان على الأشموني** ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .

صبح ، علي علي مصطفى — «أصالة الترقيم» ، مقال نشر في **مجلة الفيصل** ، العدد ٧٣ رجب ١٤٠٣ هـ ، إبريل ، مايو ١٩٨٣ ، الرياض / المملكة العربية السعودية ، من ص ٤٧ إلى ص ٤٩ .

عبد اللطيف ، محمد حماسة — **ـ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** ، ط ١ ، الكويت : مكتبة أم القرى ، ١٩٨٤ .

ـ في بناء الجملة العربية ، الكويت : دار القلم ، ١٩٨٣ .

ـ النحو والدلالة ، القاهرة : مطبعة المدينة ، دار السلام ، ١٩٨٣ .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) — **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، مطبوع مع حاشية الخضري ، القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٤٠ .

عمر ، أحمد مختار — **علم الدلالة** ، الكويت : مكتبة دار العروبة ، ١٩٨٢ .

الفراء ، يحيى بن زياد بن عبد الله منظور الدبلمي (١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ) — **معاني القرآن** ، القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٥٥

فندريس — **اللغة** ، ترجمة الدواخلي والقصاص ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

قمحاوي ، محمد الصادق — **طلائع البشر في توجيه القراءات العشر** ، القاهرة : مطبعة النصر بالموسكى .

كشك ، أحمد — من **وظائف الصوت اللغوي** ، القاهرة : مطبعة المدينة ، دار السلام ، ١٩٨٣ .

المبرد ، أبوالعباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (٢١٠ ـ ٢٨٥ هـ) — **ـ الكامل** بشرح رغبة الآمل للشيخ المرصفي .

ـ المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٦٥ .

المخزومي ، مهدي — **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

النحاس ، أبوجعفر بن أحمد بن محمد بن إسماعيل — **ـ القطع والائتناف** ، مخطوط مصور بدار الكتب المصرية ، رقم ١٩٦٧٠ (ب)

المرادي المصري ، المعروف بالنحاس (ت ٢٣٨ هـ)
ـ **معاني القرآن** ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣٨٥ تفسير .

ابن النديم ، أبو يعقوب محمد بن إسحاق .
الفهرست ، القاهرة : مطبعة الاستقامة ، بدون تاريخ .

نولدكه ، تيودور
اللغات السامية ، ترجمة رمضان عبد التواب ، القاهرة : دار النهضة العربية .

ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (٧٠٨ ـ ٧٦١ هـ)
مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تعليق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية .

اليافي ، نعيم
«قواعد تشكل النغم في موسيقى القرآن» ، مقال نشر في **مجلة التراث العربي** ، العددان : ابريل ـ يوليو ١٩٨٤ ، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، ص ١٣٢ ـ ١٥٣ .

ياقوت ، أحمد سليمان
ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، الرياض : جامعة الرياض ، ١٩٨١ .

ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا الموصلي الحلبي ، موفق الدين (٥٥٦ ـ ٦٤٣ هـ) .
شرح المفصل ، بيروت : عالم الكتب ، بدون تاريخ .